E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/71
9 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت

حقوق الطفل

تقرير إضافي مقدم من السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٥٣

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
موجز تنفيذي		٤
أولاً- مقدمة	١ - ٥	٧
ثانياً- اتفاقية حقوق الطفل والأطفال المتأثرون بالحرب	٦ - ١٢	٨
ثالثاً- ردع استخدام الأطفال كجنود: الانتقال من وضع المعايير إلى العمل الميداني	١٣-١٨	٩
رابعاً- الحصول على التزامات من أطراف النزاعات ورصدها.....	١٩-٨٣	١٠
ألف- الزيارتان إلى السودان	٢٢-٣٥	١١
باء- الزيارتان إلى سيراليون.....	٣٦-٤٣	١٣
جيم- الزيارة إلى رواندا.....	٤٤-٤٧	١٥
دال- الاجتماع مع قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٨-٥٤	١٥
هاء- الزيارة إلى بوروندي.....	٥٥-٥٩	١٦
واو- الزيارة إلى كولومبيا	٦٠-٧١	١٧
زاي- الزيارة إلى سري لانكا.....	٧٢-٨٣	١٩
خامساً- التصدي للإفلات من العقـــاب فيما يخص انتهاكـــات حقوق الطفل في سياق النزاعات المسلحة.....	٨٤-٨٩	٢٠

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
سادساً- لجنة حقوق الإنسان	٩٠-٩٢	٢١
سابعاً- الآليات المتاحة في إطار لجنة حقوق الإنسان	٩٣-٩٧	٢٢
ألف الآليات غير المشمولة باتفاقيات (الإجرءات الخاصة)	٩٤-٩٦	٢٢
باء- اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.....	٩٧	٢٣
ثامناً- مفوضية حقوق الإنسان	٩٨-١٠٢	٢٣
تاسعاً- لجنة حقوق الطفل	١٠٣-١٠٦	٢٤
عاشراً- قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩).....	١٠٧-١١٢	٢٥
حادي عشر- إدراج حماية الطفل في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة	١١٣-١١٨	٢٦
ألف- إدراج حماية الطفل في ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام	١١٤	٢٦
باء- تعيين مستشارين في مجال حماية الطفل	١١٥-١١٧	٢٦
جيم- توفير التدريب لأفراد عمليات السلام.....	١١٨	٢٧

المرافق

المرفق

الأول- تقرير البعثة عن الزيارتين إلى سيراليون وغينيا..... ٢٨

الثاني- تقرير البعثة عن الزيارة إلى كولومبيا ٣٩

موجز تنفيذي

قدم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، في التقرير الذي قدمه مؤخرا إلى الجمعية العامة (A/54/430)، عرضا شاملا للأنشطة التي اضطلع بها مكتبه في عام ١٩٩٩. وينبغي أن يشكل التقرير المقدم إلى الجمعية العامة، والتوصيات الواردة فيه، الأساس الأولي لمناقشة لجنة حقوق الإنسان لأنشطة الممثل الخاص في الفترة قيد الاستعراض. أما هذا التقرير الإضافي فقد قُدم إلى اللجنة لتكملة التقرير المقدم إلى الجمعية العامة.

ومع اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل مؤخرا يرفع السن الدنيا للمشاركة في الأعمال الحربية إلى ١٨ عاما، يحث الممثل الخاص المجتمع الدولي على توجيه طاقاته نحو القضاء على استخدام الأطفال كجنود في الميدان، عن طريق ما يلي: (أ) الدعوة دون لبس إلى جعل الثامنة عشرة سنا دنيا للمشاركة في النزاعات؛ (ب) رصد وفرض احترام جميع أطراف النزاعات لالتزاماتها المتعلقة بحماية الأطفال؛ (ج) تعبئة الضغط الدولي ضد الأطراف المتحاربة التي تسيء إلى الأطفال باستخدامهم كمقاتلين؛ (د) التصدي للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تيسر استغلال الأطفال كجنود؛ (هـ) تلبية احتياجات الجنود الأطفال السابقين إلى التأهيل؛ (و) توسيع نطاق الاهتمام ليشمل جميع الأطفال المتأثرين بالنزاعات. ويحث الممثل الخاص الدول أيضا على أن تقوم، لدى التصديق على البروتوكول، بإيداع إعلانات ملزمة، عملا بالمادة ٣ منه، تحدد الثامنة عشرة سنا دنيا للتجنيد الطوعي في القوات المسلحة الوطنية.

واتخذ الممثل الخاص عددا من المبادرات لتعزيز حماية الأطفال المعرضين للنزاعات المسلحة. وحصل الممثل الخاص في الزيارات التي قام بها إلى عدة بلدان على التزامات من أطراف النزاعات باتخاذ تدابير مختلفة لحماية الأطفال. ويوجز التقرير هذه الالتزامات ويقدم، عند الاقتضاء، معلومات مستوفاة. وأُلحق بهذا التقرير تقريرا الممثل الخاص عن بعثتيه إلى سيراليون وغينيا وإلى كولومبيا بوصفهما المرفقين الأول والثاني، على التوالي. ويدعو الممثل الخاص اللجنة ومجتمع حقوق الإنسان بوجه عام إلى المشاركة في رصد هذه التعهدات وضمان وفاء الأطراف بالتزاماتها المتعلقة بحماية الأطفال.

وبغية التصدي للإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الطفل في سياق النزاعات المسلحة، يحث الممثل الخاص الدول على القيام بما يلي: التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ وضمان ممارسة المحاكم الوطنية "اختصاصا عاما" بشأن الانتهاكات الصارخة لحقوق الطفل في سياق النزاعات المسلحة؛ والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩).

ويحث الممثل الخاص اللجنة على أن تولي حقوق الأطفال المتأثرين بالحرب اهتماما أساسيا في جميع أنشطتها واستنتاجاتها. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي أن تتضمن جميع التقارير ذات الصلة المقدمة إلى اللجنة فروعا عن مصير الأطفال المتأثرين بالحرب.

ويوصي الممثل الخاص بأن تعد مفوضية حقوق الإنسان استراتيجيات لإدماج حقوق الطفل إدماجا منهجيا في جميع أنشطتها. وينبغي أن يشمل ذلك تطوير مزيد من الخبرات بشأن حقوق الطفل، ووضع مبادئ توجيهية وكتيبات إرشادية بشأن الرصد مخصصة لمكاتبها الميدانية وللإجراءات الخاصة.

وابتغاء تعزيز الأنشطة الأساسية التي تضطلع بها لجنة حقوق الطفل، يحث الممثل الخاص الدول الأطراف على دعم توسيع تلك اللجنة إلى ١٨ عضوا.

ووضع الممثل الخاص في عداد أولوياته جعل حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة واحدا من مجالات الاهتمام الرئيسية لمجلس الأمن. وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، اتخذ المجلس، بعد مناقشة علنية ثانية لهذه المسألة، قراراً بارزاً هو القرار ١٢٦١(١٩٩٩). ويتيح هذا القرار أداة في غاية الأهمية للدعوة إلى حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات. ويدعو الممثل الخاص اللجنة ومجتمع حقوق الإنسان بوجه عام إلى استخدام القرار ١٢٦١ استخداما منهجيا في أنشطتهما بوصفه أداة دعوة.

ووضع الممثل الخاص في عداد أولوياته الدعوة إلى إدماج حماية الأطفال ورفاهيتهم في عمليات السلام. ولتحقيق هذا الهدف، اقترح أن تدرَج ثلاثة عناصر محددة إدراجاً منهجياً كما يلي:

(أ) يجب إدراج حقوق الأطفال وحمايتهم إدراجا صريحاً في ولايات عمليات الأمم المتحدة الميدانية ذات الصلة التي تسعى إلى توطيد السلام، ومنع النزاعات وحلها، وتنفيذ اتفاقات السلام ("عمليات السلام")؛ وقد تحقق ذلك الآن في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ب) ينبغي أن يعيَّن في هذه البعثات مستشارون لحماية الأطفال لضمان تنفيذ الجانب المتعلق بحماية الأطفال في ولايات عمليات السلام؛ وقد أُذن الآن بتعيين مستشارين لحماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) ينبغي توفير التدريب بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم لجميع موظفي حفظ السلام.

وقد أبرز الممثل الخاص، في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة مؤخرا، ١٨ توصية يدعو اللجنة إلى مناقشتها واتخاذ إجراءات بشأنها. وتشمل هذه التوصيات ما يلي:

استهلال "عهد للتطبيق" – آن الأوان لكي يعيد المجتمع الدولي توجيه اهتمامه وطاقاته فيحولها من المهمة القانونية المتمثلة في وضع المعايير إلى المشروع السياسي الرامي إلى ضمان تطبيق تلك المعايير واحترامها على الصعيد الميداني. ولا بد من استهلال "عهد للتطبيق"؛

تعزيز القيم المحلية – يجب تعبئة جميع مواردنا وشبكاتنا الاجتماعية لتشجيع وتعزيز منظومات القيم المحلية التي توفر الحماية تقليديا للأطفال داخل المجتمعات، ولا سيما في زمن الحرب؛

توجيه نداء إلى مجتمع الأعمال – يجب أن يتحمل مجتمع الأعمال الدولي مسؤولياته على صعيد المجتمع والمؤسسة في سياق تعرض الأطفال بصورة منتظمة للمعاملة الوحشية أثناء النزاعات المسلحة، وذلك بالامتناع عن ممارسة الأعمال التي تغذي آلة الحرب في تلك الحالات وبوضع مدونات سلوك طوعية، كل في إطار صناعته، لمواجهة هذه المسألة الخطيرة؛

مصير المشردين داخليا – آن الأوان لكي يضع المجتمع الدولي استجابة وإطارا أكثر انتظاماً لتوفير الحماية والدعم العملي للمشردين داخليا في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وهم في غالبيتهم الساحقة من النساء والأطفال؛

بناء القدرات المحلية – لا بد لمجتمع المانحين والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية من بذل مزيد من الجهود لدعم تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني لحماية ونصرة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة؛

إبداء اهتمام مكافئ بالأطفال – حفاظا على المصداقية والتضامن، لا بد للمجتمع الدولي من أن يستجيب بنفس القدر من الاهتمام حيثما كان الأطفال في حاجة إلى الحماية والدعم؛

ضرورة المنع – إن خير سبيل إلى حماية الأطفال، في نهاية المطاف، هو منع النزاعات قبل نشوبها أو حلها قبل أن تبلغ أبعادا مدمرة. وتقع على عاتق الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي مسؤولية اتخاذ تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية لمعالجة القضايا الأساسية المتمثلة في الاختلالات الهيكلية والاستبعاد، والفقر واليأس، والتلاعب بعامل التنوع، والحرمان المطول من الحكم الديمقراطي، وهي قضايا تساهم كلها مساهمة لا يستهان بها في إثارة النزاعات.

أولا- مقدمة

١- قدم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، في التقرير الذي قدمه مؤخرا إلى الجمعية العامة (A/54/430)، عرضا شاملا للأنشطة التي اضطلع بها مكتبه منذ تقديم التقرير السنوي الأول (A/53/482) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٢- ويصف التقرير وصفا مفصلا المبادرات والإجراءات المتخذة لتعزيز حقوق الأطفال المتأثرين بالمنازعات وحمايتهم. وتشمل هذه الإجراءات: اتخاذ خطوات ملموسة أثناء الحرب لحماية الأطفال؛ وإدراج حقوق الأطفال وحمايتهم على جداول أعمال السلام؛ وإيلاء الأطفال اهتماما أساسيا في برامج ما بعد النزاعات؛ وإدماج حقوق الطفل وحمايته في عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ والعمل على إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة؛ والحصول على التزامات من أطراف النزاعات لضمان حماية الأطفال ورصد هذه الالتزامات؛ وحماية الأطفال من أثر الجزاءات؛ وبناء القدرات المحلية للحماية والدعوة.

٣- وحث الممثل الخاص المجتمع الدولي على السعي بصورة واعية إلى إعادة توجيه طاقاته من المهمة القانونية المتمثلة في وضع المعايير إلى المشروع السياسي الرامي إلى ضمان تطبيقها واحترامها على الصعيد الميداني؛ واقترح لذلك استهلال "عهد لتطبيق" المعايير الدولية. وواصل الممثل الخاص، في مناقشاته مع الحكومات ومن خلال أنشطة الدعوة، تعبئة الدعم للتوقيع والتصديق على صكوك قانونية دولية جديدة تنص على حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

٤- وأبلغ الممثل الخاص أيضا عن التعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيدين الوطني والدولي فيما يخص الأطفال والنزاعات المسلحة. وتشمل هذه الجهات الحكومات، ومجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية، وقادة الرأي، والطوائف الدينية، والمنظمات غير الحكومية. وأجرى الممثل الخاص، خلال عام ١٩٩٩، بعثات ميدانية إلى عدة بلدان، ومنها رواندا وبوروندي والسودان وموزامبيق وكولومبيا وسيراليون وغينيا، وزار أطفال كوسوفو اللاجئين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا. وترد نتائج هذه البعثات مفصلةً في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة. ويرد رفقَ هذا التقرير التقريران المتعلقان بزيارة سيراليون وغينيا وبزيارة كولومبيا.

٥- وينبغي أن يشكل التقرير المقدم إلى الجمعية العامة، والتوصيات الواردة فيه، الأساس الأولي لنظر لجنة حقوق الإنسان في أنشطة الممثل الخاص في الفترة قيد الاستعراض. والغاية من هذا التقرير الإضافي تكميل التقرير المقدم إلى الجمعية العامة؛ وهو يبرز القضايا التي تتصل اتصالا وثيقا بعمل اللجنة ويقدم توصيات إضافية.

ثانياً - اتفاقية حقوق الطفل والأطفال المتأثرون بالحرب

٦- في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، يكون قد مر عقد على بدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد صدّقت على الاتفاقية ١٩١ دولة، ما يجعلها تحتل الصدارة بين صكوك حقوق الإنسان من حيث عدد الدولة المصدقة عليها. وتحدد مبادئ وأحكام الاتفاقية بصورة لا لبس فيها التزامات الدول الأطراف باحترام وضمان حقوق الأطفال في أوقات السلم والحرب.

٧- ولعله لا توجد فئة من الأطفال أكثر ضعفاً من الأطفال الذين يقعون في شرك النزاعات المسلحة. وتُنتهك تطلعات الاتفاقية دون عقاب في زهاء ٥٠ بلداً من بلدان العالم لا تزال تدور فيها رحى الحرب أو هي في طور الانتعاش، على نحو يحطم مستقبل ملايين الأطفال.

٨- وكما أوضح الممثل الخاص في تقريره إلى الجمعية العامة عن عام ١٩٩٩، تحمل معاناة الأطفال في سياق النزاعات المسلحة وجوها عدة. فهناك أعداد مريعة من الأطفال يتعرضون للقتل والتشويه، وهناك أعداد أكبر يعانون التشريد والتهجير، إذ أدت الحروب إلى تشريد ٢٠ مليون طفل داخل بلدانهم وخارجها. وكثيرون هم الأطفال الذين يصبحون يتامى، والآلاف منهم يتعرضون للاغتصاب أو التعدي الجنسي أو يصابون بصدمات نفسية عميقة. ويوجد نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من الفتيان دون الثامنة عشرة يجبرون على حمل السلاح ويخدمون كجنود أطفال. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى لحالات المعاناة الجسيمة حيثما تظهر.

٩- وقد اتخذ الممثل الخاص طائفة كبيرة من المبادرات والإجراءات الرامية إلى توسيع نطاق حماية الأطفال المعرضين للنزاعات المسلحة. وتنطوي اتفاقية حقوق الطفل على عدد من السمات الرئيسية المتصلة بأنشطته.

١٠- فاتفاقية حقوق الطفل تلزم الدول الأطراف بتعزيز التأهيل الجسدي والنفسي والاجتماعي وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال الذي وقعوا ضحية النزاعات المسلحة. وقد ساند الممثل الخاص برامج خاصة وتدابير تأهيلية للجنود الأطفال، والأطفال الذين تعرضوا للتعدي والاستغلال الجنسيين، والأطفال الذين شوهوا أو أصيبوا بجراح، والأطفال الذين تعرضوا لليُتم والتشريد والصدمات النفسية في سياق النزاعات المسلحة.

١١- وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطبيق أحكامها على جميع الأطفال المشمولين بولايتها دون تمييز. ولا بد مثلا من توفير الحماية الكاملة للأطفال الذين يهربون من الحرب في أوطانهم ويطلبون اللجوء في دولة طرف أخرى.

١٢- وتشترط الاتفاقية على الدول الأطراف اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على الممارسات الاجتماعية الضارة بصحة الأطفال. وكُرر هذا الحكم بوجه خاص في الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهيته، الذي يفرض على الدول

الأطراف واجب القضاء على "الممارسات الاجتماعية والثقافية الضارة" بصحة الطفل أو حياته. ويجب أن يشمل ذلك الممارسات التي تضع الأطفال في طريق الخطر أثناء النزاعات المسلحة.

ثالثا- ردع استخدام الأطفال كجنود: الانتقال من وضع المعايير إلى العمل الميداني

١٣- يعد استخدام الأطفال على نطاق واسع في النزاعات المسلحة واحدا من أكثر الاتجاهات بشاعةً وازدراءً في الحروب اليوم. ويشارك في الوقت الحاضر ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ فتى دون الثامنة عشرة في الأعمال الحربية في أكثر من ٣٠ بلدا. ويشكل السعي إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة أولوية ملحة في عمل الممثل الخاص بوصفه مدافعا عن الأطفال المتأثرين بالنزاعات. وقد تمكن في زياراته إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات، مثل بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، والسودان، وسيراليون، وكولومبيا من الحصول من أطراف النزاعات على التزامات بوقف تجنيد الأطفال.

١٤- وأيد الممثل الخاص بقوة رفع السن الدنيا للتجنيد والمشاركة في الأعمال الحربية من ١٥ إلى ١٨ عاما. وتعاون في حملته تعاونا وثيقا مع رئيسة الفريق العامل المعني بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ومع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما الائتلاف المعني بوقف استخدام الجنود الأطفال. وحث الممثل الخاص، في الكلمة التي ألقاها أمام الدورة الأخيرة للفريق العامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، المندوبين على إنهاء المفاوضات بالاتفاق على أعلى معيار ممكن لحماية الأطفال المعرضين لاستغلالهم كمقاتلين. وأكد أن ذلك سيعزز المصالح العليا للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة.

١٥- ويمثل الاتفاق الذي توافقت عليه الآراء بشأن مشروع البروتوكول الاختياري في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ انتصارا هاما للأطفال ويقطع شوطا بعيدا نحو الوفاء بالأهداف التي ما انفك الممثل الخاص يدافع عنها. وتوجد خمسة عناصر تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد هي:

(أ) تتخذ الدول "جميع التدابير الممكنة عمليا" لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة "اشتراكاً مباشراً" في الأعمال الحربية؛

(ب) تكفل الدول عدم خضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر للتجنيد الإلزامي في قواتها المسلحة؛

(ج) يُحظر على المجموعات المسلحة المتمردة أن تقوم "في أي ظرف من الظروف" بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية؛

(د) تنطبق المعايير الجديدة على النزاعات الدولية والحروب الأهلية على حد سواء؛

(هـ) الدول الأطراف مدعوة للتعاون، من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية، في منع تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال، وفي إعادة تأهيل الجنود الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

١٦- والجانب الوحيد الذي لا يرقى فيه الاتفاق إلى موقف الالتزام الدقيق بسن الثامنة عشرة الذي دافع عنه الممثل الخاص هو جانب التجنيد الطوعي في القوات المسلحة الوطنية. وينطوي ذلك فعلا على خيبة أمل. إلا أن رفع السن الدنيا إلى السادسة عشرة على الأقل وإدراج ضمانات محددة، بما في ذلك تقديم إثبات موثوق به للسن، والموافقة المستنيرة لكل من المتطوعين والآباء، يمثلان تحسينا بالنسبة إلى المعايير القائمة. ويحث الممثل الخاص الدول على أن تنظر، عند التصديق على البروتوكول الاختياري، في إيداع إعلانات ملزمة عملا بأحكام المادة ٣ تحدد سن الثامنة عشرة سناً دنيا للتجنيد الطوعي في قواتها المسلحة الوطنية.

١٧- وبعد عقد الاتفاق المتعلق بالبروتوكول الاختياري، يحث الممثل الخاص المجتمع الدولي على توجيه طاقاته واهتمامه نحو تأدية عدة مهام ميدانية، عن طريق ما يلي: '١' الدعوة دون لبس إلى جعل الثامنة عشرة سنا دنيا للمشاركة في النزاعات؛ '٢' رصد وفرض احترام جميع أطراف النزاعات لالتزامها المتعلق بحماية الأطفال؛ '٣' تعبئة الضغط الدولي ضد الأطراف المتحاربة التي تسيء إلى الأطفال باستخدامهم كمقاتلين؛ '٤' التصدي للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تيسر استغلال الأطفال كجنود؛ '٥' تلبية احتياجات الجنود الأطفال السابقين إلى التأهيل؛ '٦' توسيع نطاق الاهتمام ليشمل جميع الأطفال المتأثرين بالنزاعات.

١٨- ويود الممثل الخاص أن يعرب عن تقديره لجميع الذين أدوا دورا نشطا في بناء توافق الآراء الذي أوصل مفاوضات استغرقت ست سنوات إلى بر النجاح. ويود أن يطري إطراء خاصا على الوفود ورئاسة الفريق العامل والائتلاف المعني بوقف استخدام الجنود الأطفال، لما أدوه من دور حاسم في هذه العملية. ويتطلع الممثل الخاص إلى مواصلة التعاون مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل إنجاز المهام المبينة أعلاه.

رابعا- الحصول على التزامات من أطراف النزاعات ورصدها

١٩- أجرى الممثل الخاص خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ زيارات إلى عدة بلدان، من سري لانكا إلى بوروندي، ومن السودان إلى كولومبيا إلى سيراليون، وأجرى مناقشات مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتمكن من حمل أطراف النزاعات على الالتزام باتخاذ بعض التدابير التالية: عدم استهداف السكان المدنيين؛ والسماح بالوصول إلى السكان المنكوبين في المناطق الخاضعة لسيطرتها؛ وعدم التدخل في توزيع إمدادات الإغاثة؛ واحترام حالات وقف إطلاق النار الإنسانية لأغراض التحصين أو توفير الإغاثة؛ وعدم الاعتداء على المدارس أو المستشفيات؛ وعدم استخدام الألغام الأرضية؛ وعدم تجنيد الأطفال أو استخدامهم كجنود.

٢٠- ويدعو الممثل الخاص لجنة حقوق الإنسان والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان بوجه عام إلى رصد هذه التعهدات وضمان وفاء الأطراف بالتزاماتها المتعلقة بحماية الأطفال.

٢١- وفيما يلي موجز بالالتزامات المقدمة للممثل الخاص خلال البعثات الميدانية التي أجراها في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

ألف- الزيارتان إلى السودان

٢٢- زار الممثل الخاص السودان في حزيران/يونيه ١٩٩٨ وفي آذار/مارس ١٩٩٩. وأجرى مناقشات مع الحكومة ومع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

الالتزامات المتلقاة من الحكومة

٢٣- كررت الحكومة في كلتا الزيارتين التعهد الذي قطعته أول مرة في المناقشات المعقودة مع وزير الخارجية في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بتقديم المساعدة عن طريق بذل جهود مستمرة من أجل الإفراج عن الأطفال الذين اختطفتهم من شمال أوغندا جماعات المتمردين الأوغنديين.

معلومات حديثة: **أُفرج خلال عام ١٩٩٨ عن مجموعتين من الأطفال المختطفين وأعيدوا إلى وطنهم أوغندا، بالتعاون مع حكومة السودان.**

٢٤- كررت حكومة السودان التزامها، سياسةً وقانوناً، بعدم تجنيد واستخدام أطفال دون سن الثامنة عشرة. وحث الممثل الخاص الحكومة على ضمان تنفيذ هذه السياسة تنفيذاً فعالاً في الميدان، وضمان تقيد المجموعات شبه العسكرية الموالية للقوات الحكومية أيضاً بهذه السياسة وهذا القانون. ووعدت الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لتقويم أي انحراف عن هذه السياسة يبلَغ إليها.

٢٥- وحث الممثل الخاص الحكومة، في كلتا الزيارتين، على الوفاء بالتزامها السماح لبعثة تقييم إنسانية بزيارة المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان في جبال النوبة؛ وأُكد له أن ذلك سيحدث.

معلومات حديثة: **تمكن فريق تقييم إنساني مشترك بين وكالات الأمم المتحدة من إجراء بعثة في حزيران/يونيه ١٩٩٩.**

٢٦- وخلال الزيارة الثانية، التزمت الحكومة بعدم استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد في منطقة النزاع الجنوبية وبالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في تنظيم برامج للتوعية بالألغام والاضطلاع بأنشطة لإزالة الألغام في الجنوب.

٢٧- وخلال زيارة الممثل الخاص في آذار/مارس ١٩٩٩، وافقت الحكومة على اقتراحه إدراج حماية الأطفال ورفاهيتهم على جدول أعمال عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد).

٢٨- وخلال زيارة الممثل الخاص في آذار/مارس ١٩٩٩، أعربت الحكومة عن تأييدها للاقتراح المتعلق بـ"مبادرة الجوار" التي من المقرر أن تجمع عددا من بلدان شرق أفريقيا المرتبطة بقضايا عبر حدودية تمس الأطفال.

٢٩- وأثار الممثل الخاص في زيارته الثانية المسألة الخطيرة المتمثلة في اختطاف الأطفال داخل السودان. ومما يثير القلق بوجه خاص الحالة السائدة في ممر السكة الحديد الذي يربط بين بابانوسا في الشمال وواو في الجنوب. وأفادت التقارير أن الميليشيات المعروفة باسم المرحِّلين، تقوم بمهاجمة القرى، وحرق المنازل، وسرقة قطعان الماشية، وخطف الأطفال ثم نقلهم للعمل في المنازل والحقول في الشمال. وأوصى الممثل الخاص بعقد اتفاق برعاية الأمم المتحدة بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان لمعالجة هذه المسألة.

معلومات حديثة: **عُقد في وقت لاحق اتفاق شامل بشأن ممر خط السكة الحديد بابانوسا - واو بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، برعاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.**

٣٠- وشدد الممثل الخاص، في مناقشاته مع رئيس المجلس التنسيقي للولايات الجنوبية خلال زيارته في حزيران/يونيه ١٩٩٨، على أهمية ضمان حماية الأطفال وحقوقهم ورفاهيتهم في الأنشطة الخاضعة لولاية المجلس. ورحب رئيس المجلس، الدكتور رياك ماتشار، باقتراح الممثل الخاص إنشاء فريق اتصال بين المجلس التنسيقي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيضطلع فريق الاتصال هذا ببرامج لزيادة الوعي بين الجماعات الخاضعة لسلطة المجلس بشأن المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان في مجال حماية الأطفال.

الالتزامات المتلقاة من الحركة الشعبية لتحرير السودان في آذار/مارس ١٩٩٩

٣١- التزمت الحركة الشعبية لتحرير السودان (في وقت واحد مع الحكومة) بعدم استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد في منطقة النزاع الجنوبية وبالتعاون مع الأمم المتحدة في إقامة برامج للتوعية بالألغام والاضطلاع بأنشطة لإزالة الألغام في الجنوب.

٣٢- ووافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على اقتراح الممثل الخاص إدراج حماية الأطفال ورفاهيتهم على جدول أعمال عملية السلام التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد).

٣٣- وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء التقارير التي تشير إلى قيام القادة المحليين للجيش الشعبي لتحرير السودان بتحويل مجرى الإعانات الإنسانية. ورحب بالتأكيدات الواردة من قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تفيد أنه جرى تعيين قادة سياسيين وعسكريين جدد على الصعيد المحلي لضمان عدم تكرار ذلك.

٣٤- وأعربت الحركة الشعبية لتحرير السودان عن تأييدها لاقتراح الممثل الخاص بشأن "مبادرة الجوار" التي من المقرر أن تجمع عددا من بلدان شرق أفريقيا المرتبطة بقضايا عبر حدودية تمس الأطفال.

٣٥- وحث الممثل الخاص قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان على السماح للمجتمع المدني في المناطق الخاضعة لسيطرتها بتأدية دور نشط وتشجيعه على ذلك. ووعدت الحركة باتباع سياسة الانفتاح لأنشطة المجتمع المدني وتشجيعها.

باء- الزيارتان إلى سيراليون

٣٦- زار الممثل الخاص سيراليون في حزيران/يونيه ١٩٩٨ وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق الأول). وتلقى التزامات من الحكومة وقوات الدفاع المدني (كاماجورز)، والجبهة المتحدة الثورية.

الالتزامات المتلقاة من الحكومة

٣٧- اقترح الممثل الخاص، خلال زيارته الثانية، إنشاء لجنة وطنية للطفل تكفل إيلاء حقوق الأطفال ورفاهيتهم اهتماما أساسيا ما إن تضع الحرب أوزارها في سيراليون، وتكفل مراعاة هذه الحقوق لدى وضع الأولويات ورسم السياسات وتخصيص الموارد على الصعيد الوطني. ولقي هذا الاقتراح ترحيبا من الحكومة ومن قادة المجتمع المدني ومنظماته.

٣٨- وفي كلتا الزيارتين، وافقت الحكومة ورئيس الأركان على اقتراح الممثل الخاص تلقي المساعدة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة للتدريب على المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان. وستقود هذه الجهود بعثةُ الأمم المتحدة في سيراليون ومنظمةُ الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

الالتزامات المتلقاة من قوات الدفاع المدني

٣٩- التزمت قوات الدفاع المدني، خلال الزيارة التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، بعدم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

معلومات حديثة: **كُرر هذا الالتزام في اتفاق لومي للسلام وفي بيان حقوق الإنسان.**

٤٠- وخلال زيارة الممثل الخاص في حزيران/يونيه ١٩٩٨، وافق فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدفاع المدني على توفير حماية خاصة للمقاتلين الأطفال في المجلس الثوري للقوات المسلحة/الجبهة المتحدة الثورية الذين يصبحون في عهدتها باستسلامهم أو أَسْرهم أو فرارهم.

الالتزامات المتلقاة من الجبهة المتحدة الثورية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٤١- طالب الممثل الخاص بأن تقوم قيادة الجبهة المتحدة الثورية بوضع وتيسير الترتيبات الأمنية اللازمة لكي يجري فريق إنساني زيارة إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها، باعتبار ذلك خطوةً أولى نحو الإفراج عن الأطفال في مرحلة مبكرة. ووافقت الجبهة على ذلك؛ وكان مقررا أن يتولى قيادة البعثات كل من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون واليونيسيف.

٤٢- والتزمت الجبهة المتحدة الثورية بعدم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

٤٣- وبالإضافة إلى الالتزامات المقدمة من الأطراف والمبينة أعلاه، اتُخذت أثناء زيارة الممثل الخاص في حزيران/يونيه ١٩٩٨ المبادرتان التاليتان:

(أ) أنشئت فرقة عمل مشتركة لتسريح المقاتلين الأطفال، مؤلفة من ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، واليونيسيف، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقوات الدفاع المدني، والجبهة المتحدة الثورية. ومع انتهاء الحرب، لا بد لهذه الفرقة من الاضطلاع على وجه الاستعجال بعملية فعالة لنزع سلاح المقاتلين الأطفال السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛

(ب) أنشئت في حزيران/يونيه ١٩٩٨ جمعية برلمانية معنية بالطفل تضم جميع الأحزاب، في أعقاب مناقشة بين الممثل الخاص ومجموعة من البرلمانيين. وأصبحت هذه الجمعية فريقاً يدافع عن مصلحة الأطفال بفعالية داخل البرلمان وخارجه.

جيم- الزيارة إلى رواندا

٤٤- زار الممثل الخاص رواندا في شباط/فبراير ١٩٩٩، حيث قدمت له الحكومة الالتزامات التالية.

٤٥- نتيجة للإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤، يوجد ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤٥ أسرة معيشية يعيلها أطفال، ٩٠ في المائة منهم بنات. إلا أن القانون الرواندي لا يجيز للبنات وراثة الأرض. وقد حث الممثل الخاص الحكومة على اعتماد تشريع يجيز للبنات وراثة المزارع وغيرها من الممتلكات. ووعدت الحكومة باتخاذ إجراء في هذا الموضوع.

معلومات حديثة: **أقر البرلمان تشريعاً بهذا المعنى، ويبقى موافقة المحكمة الدستورية عليه.**

٤٦- وحث الممثل الخاص الحكومة على إعادة إعمال ممارسة "غاكاكا"، وهي طريقة تقليدية لإقامة العدل متجذرة في المجتمعات المحلية، سعيا إلى تعجيل العملية القضائية.

معلومات حديثة: **في نهاية عام ١٩٩٩، فرغ وزير العدل من وضع تشريع يقضي باللجوء إلى عملية "غاكاكا" للبت في أغلب الدعاوى المعلقة المقامة على أشخاص شاركوا في الإبادة الجماعية، وتحديدا الدعاوى المقامة على أشخاص لم يشغلوا مناصب القيادة أو صنع القرار أثناء الإبادة الجماعية. ويؤمل أن ينظر البرلمان في هذا التشريع قريباً، وأن يبدأ نفاذه بحلول منتصف عام ٢٠٠٠.**

٤٧- وبالإضافة إلى تلقي هذه الالتزامات، حث الممثل الخاص الحكومة على رفع السن الدنيا للتجنيد والمشاركة إلى الثامنة عشرة.

دال- الاجتماع مع قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٨- اجتمع الممثل الخاص، خلال زيارته إلى رواندا، بوفد من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، برئاسة البروفسور وامبا ديا وامبا، في جيسيني، رواندا، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتلقى الالتزامات التالية من قيادة التجمع.

٤٩- وافقت قيادة التجمع على اقتراح الممثل الخاص بشأن وقف الأعمال الحربية بصورة مؤقتة لأغراض إنسانية تتعلق بالتطعيم ضد شلل الأطفال والتغذية العاجلة للأطفال الذين يعانون سوء التغذية.

معلومات حديثة: **احترم التجمع التزامه لاحقاً على الرغم من الانشقاق الذي حدث فيه. ونتيجة لذلك، تمكنت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية من تنفيذ حملة تحصين ناجحة ضد شلل الأطفال في عام ١٩٩٩.**

٥٠- وأعرب الممثل الخاص عن قلقه الشديد إزاء الاتجاه المتنامي نحو استهداف السكان المدنيين في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، أثار مع التجمع مسألة مجازر المدنيين التي حدثت في ماكوبولو، بالقرب من أوفيرا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وفي كاسيكا في إقليم كيفو الجنوبي في آب/أغسطس ١٩٩٨. وحث الممثل الخاص التجمع على قبول مشاركة خبراء دوليين في إجراء التحقيقات. وقال التجمع إن تحقيقا فُتح في الأحداث المأساوية التي وقعت في ماكوبولو وكاسيكا؛ ووافق التجمع على مشاركة خبراء دوليين مستقلين للمساعدة في هذه العملية.

٥١- وأثار الممثل الخاص مع التجمع مسألة الجنود الأطفال داخل صفوفه. ووافق التجمع من حيث المبدأ على عدم تجنيد الفتيان دون سن الثامنة عشرة؛ وجرى الاتفاق على وضع آليات دقيقة وترتيبات عملية لهذا الغرض.

٥٢- واعترف التجمع بأنه ورث kadogos ("صغار السن" باللغة السواحيلية) من حرب ١٩٩٦-١٩٩٧ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعرب عن استعداده للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في ضمان تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم.

٥٣- وشدد الممثل الخاص على أهمية أن تحترم جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجهات غير الحكومية، مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل. وقال التجمع إنه سيحترم الاتفاقية.

٥٤- وأعرب الممثل الخاص عن انشغاله العميق إزاء الاتجاه المقلق المتمثل في استخدام الإذاعة والتلفزيون والتجمعات العامة للتحريض على الكراهية الإثنية والعرقية. وحث التجمع على الامتناع عن هذه الممارسات. ووعد التجمع بعدم اللجوء إلى هذه الممارسات.

هاء- الزيارة إلى بوروندي

٥٥- زار الممثل الخاص بوروندي في شباط/فبراير ١٩٩٩. وتلقى من الحكومة الالتزامات التالية.

٥٦- تعهدت الحكومة باعتماد تشريع لرفع سن التجنيد الدنيا من السادسة عشرة إلى الثامنة عشرة.

٥٧- وأعرب الممثل الخاص عن عميق قلقه إزاء ما أفادت به التقارير من شن هجمات عسكرية على المدنيين. والتزم وزير الدفاع باسم الحكومة باللجوء إلى جميع السبل القانونية للمقاضاة على أي سوء سلوك يُبلغ عن وقوعه داخل القوات المسلحة البوروندية.

٥٨- ووافقت الحكومة على اقتراح الممثل الخاص إدراج حماية الأطفال ورفاهيتهم في عملية أروشا للسلام. وقد سبق لموواليمو جوليوس نيريري، منسق مفاوضات السلام في بوروندي آنذاك، أن وافق على الاقتراح.

٥٩- وبناء على طلب الجماعات النسائية في بوروندي، حث الممثل الخاص الحكومة على قبول مشاركة ممثلات للمرأة البوروندية بصفة كاملة في مفاوضات أروشا للسلام؛ وحظي الاقتراح بموافقة الرئيس بويويا وتأييد موواليمو نيريري.

واو- الزيارة إلى كولومبيا

٦٠- زار الممثل الخاص كولومبيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩ (انظر المرفق الثاني). وتلقى خلال الزيارة التزامات من الحكومة ومن القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

الالتزامات المتلقاة من الحكومة

٦١- وافقت الحكومة على إيلاء احتياجات الأطفال وحمايتهم أولوية عالية في جدول أعمال السلام وفي نتائجه.

٦٢- وأثار الممثل الخاص مسألة التجنيد العسكري للأطفال دون سن الثامنة عشرة. وأجابت الحكومة بإعلان سياسة جديدة، يبدأ نفاذها فورا، تقضي بعدم تجنيد الفتيان دون الثامنة عشرة في القوات المسلحة، وبالشروع في عملية اعتماد التشريعات اللازمة.

معلومات حديثة: **في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، سُرحت من الجيش الكولومبي آخر مجموعة من الجنود دون الثامنة عشرة، وعددهم ٩٥٠ جنديا.**

٦٣- وأبدى الممثل الخاص قلقه إزاء التقارير التي تشير إلى استخدام الألغام الأرضية. وأوضح الجنرال تابياس ستاهيلين، القائد العام للقوات المسلحة، أن استخدام الحكومة للألغام الأرضية ينحصر في الدفاع عن المنشآت الحيوية وأنه من الصعب على الحكومة أن تتحكم في استخدام جماعات المعارضة للألغام. وأبلغ الرئيس باسترانا الممثل الخاص أن الحكومة تبحث بنشاط في التصديق على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة

للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي غضون ذلك، حث الممثل الخاص جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام الألغام الأرضية.

٦٤- وناشد الممثل الخاص الحكومة إيلاء شواغل الأطفال أولوية في السياسات والبرامج، وتخصيص الموارد الكبيرة اللازمة، وتعزيز المؤسسات المعنية على الصعيدين المحلي والإقليمي. واغتنم الرئيس باسترانا الفرصة لكي يوعز إلى مدير المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، الذي حضر الاجتماع، بمراجعة الموارد التي يخصصها المعهد لمراعاة الشواغل التي أبداها الممثل الخاص.

٦٥- وناشد الممثل الخاص الحكومة تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات المشردة - وخاصة في مجالات الصحة، والتعليم، والمرافق الصحية، والمأوى، والمياه، والتسجيل، والفرص الاقتصادية - وضمان حمايتهم الجسدية وتهيئة الشروط اللازمة لعودتهم أو إعادة توطينهم. وأشار الرئيس باسترانا إلى أن حكومته تتعاون تعاونا وثيقا مع شبكة التضامن الاجتماعي، وهي وكالة حكومية للرعاية الاجتماعية، من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للمشردين، وأنها ستواصل التماس الدعم والمشورة من الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٦٦- وبالإضافة إلى الالتزامات الآنفة الذكر، حث الممثل الخاص الحكومة على التصدي لمسألة الإفلات من العقاب واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان والتحقيق فيها، ولا سيما الانتهاكات المرتكبة ضد السكان المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة.

الالتزامات المتلقاة من القوات المسلحة الثورية الكولومبية

٦٧- وافقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية على إيلاء احتياجات الأطفال وحمايتهم أولوية عالية في جدول أعمال السلام وفي نتائجه.

٦٨- وحث الممثل الخاص القوات المسلحة الثورية على وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. ووافقت القوات المسلحة الثورية على مطلبه وأعلنت أنها من الآن فصاعدا لن تقبل أو تجند في صفوفها فتيانا دون الخامسة عشرة؛ وأصدرت القوات الثورية لاحقا بيانا عاما يؤكد هذا التعهد.

٦٩- وحث الممثل الخاص القوات المسلحة الثورية على تسريح جميع الأطفال دون السن القانونية من صفوفها. وأبدت القوات المسلحة الثورية استعدادها للنظر مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في عملية وإطار يتعلقان بتسريح وإعادة تأهيل الفتيان دون الخامسة عشرة الذين يخدمون في صفوفها.

٧٠- واتُفق في المناقشات المعقودة مع القوات المسلحة الثورية والمفوض السامي للسلام على إنشاء فرقة عمل ثلاثية، تضم ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة والقوات المسلحة الثورية، بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في المنطقة المنزوعة السلاح، والتركيز بوجه خاص على احتياجات النساء والأطفال. واتُفق على تنفيذ مشروع تجريبي لهذا الغرض في مجتمع ريو لوثادا غوايابيرو في الجزء الجنوبي من المنطقة المنزوعة السلاح.

٧١- وفي ختام زيارة الممثل الخاص، أنشئ ائتلاف واسع يضم أعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية، وممثلين عن المجتمع المدني وغير ذلك من الجهات الرئيسية الفاعلة، من أجل تنسيق وإبراز الجهود المبذولة لإعمال حقوق الأطفال المتأثرين بالحرب في كولومبيا وتلبية احتياجاتهم.

زاي- الزيارة إلى سري لانكا

٧٢- زار الممثل الخاص سري لانكا في أيار/مايو ١٩٩٨. وعقد مناقشات مع الحكومة واجتمع بقيادة حركة نمور تحرير تاميل إيلام.

الالتزامات المتلقاة من الحكومة

٧٣- وافقت الحكومة على دراسة الإجراءات الكفيلة بتعجيل إقرار وتوزيع الإمدادات الإنسانية الضرورية.

٧٤- ووافقت الحكومة على مراجعة قائمة الأصناف الممنوعة في منطقة النزاع.

٧٥- ووافقت الحكومة على تعجيل الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص التنقل في المناطق المتأثرة.

٧٦- وكررت الحكومة التزامها بسياسة عدم تجنيد أطفال دون سن الثامنة عشرة.

الالتزامات الواردة من حركة نمور تحرير تاميل إيلام

٧٧- التزمت قيادة حركة نمور التحرير بعدم التدخل في وصول الإمدادات الإنسانية إلى السكان المتأثرين.

٧٨- والتزمت قيادة حركة نمور التحرير بعدم عرقلة تنقل السكان المشردين الذين يريدون العودة إلى المناطق الخاضعة الآن لسيطرة الحكومة.

٧٩- وتعهدت حركة نمور التحرير بعدم عرقلة عودة السكان المسلمين إلى ديارهم بعد أن شردهم اندلاع الأعمال الحربية سابقاً.

٨٠- وتعهدت قيادة حركة نمور التحرير بعدم استخدام أطفال دون الثامنة عشرة في القتال وبعدم تجنيد أطفال دون السابعة عشرة.

٨١- وأعرب الممثل الخاص عن عميق قلقه إزاء استهداف السكان المدنيين والمواقع المدنية في جميع أنحاء البلد. وسلمت قيادة حركة نمور التحرير بأن هذا الشاغل هام ومشروع، وتعهدت بمراجعة خططها الاستراتيجية والتكتيكية في هذا الصدد.

٨٢- وحث الممثل الخاص قيادة حركة نمور التحرير على الالتزام علناً باحترام مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل؛ ووافقت الحركة على استعراض هذه المسألة في إطار قيادتها. وفي غضون ذلك، أعربت الحركة عن استعدادها للسماح لكوادرها بتلقي معلومات وتوجيهات بشأن الاتفاقية.

٨٣- ووافقت حركة نمور التحرير على ضرورة وضع إطار لرصد هذه الالتزامات.

خامساً- التصدي للإفلات من العقاب فيما يخص انتهاكات حقوق الطفل في سياق النزاعات المسلحة

٨٤- أدرك المجتمع الدولي، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان، شيئاً فشيئاً أن الإحاطة علما بانتهاكات حقوق الإنسان أمر لا يكفي. فالانتهاكات الجسيمة تقتضي بذل جهود منهجية لتحديد المسؤولية والتصدي بالنيابة عن الضحايا، وهذه الجهود تلقى تأييدا قويا من الرأي العام الدولي.

٨٥- وتثبت التجربة الحديثة أن الحقيقة والعدالة لم تُنصفا دائما في سياق إحلال السلام. وكثيرا ما تفرض الأوضاع السياسية والعسكرية على أرض الواقع العفو عن أشخاص تُنسب إليهم جرائم حرب. وفي بعض الأحيان، يعرب المواطنون اليائسون الذين أنهكتهم الحرب عن تفضيلهم للسلام أيا كانت تكلفته.

٨٦- ويتداخل السلام والعدالة بأشكال كثيرة في عمليات السلام. وقد تتيح عروض العفو جلوس الأطراف المتمردة إلى مائدة المفاوضات، وأحياناً ما يعفى عن الفصائل المتحاربة إلى حد كبير، سعيا إلى ضمان تحولها السلمي إلى أطراف فاعلة سياسياً. وفي حالات أخرى، كرواندا وكمبوديا، قد يقدَّم المرتكبون للمحاكمة، ولكن تداعي نظام القضاء المحلي وندرة الأشخاص المدربين على إقامة العدل قد يحولان دون إمكانية إقامة محاكمات جنائية عادلة. وفي بعض الأحيان، كما في حالة جنوب أفريقيا، قد يُمنح إقرار الحقيقة والتوبة أسبقية على مقتضيات العدالة.

٨٧- وعلى ضوء هذه الخلفية، يتسم قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) بأهمية خاصة، ذلك أنه يطلب إلى "جميع الأطراف المعنية أن تمتثل تماما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي". والقرار "يشدد على مسؤولية جميع الدول في وضع حد للإفلات من العقاب، وعلى التزامها بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩".

٨٨- وعلى ضوء ما تقدم، يوصي الممثل الخاص بأن تبرز جميع جوانب عمليات السلام المنطوية على العفو أو إعلان الحقيقة أو العدالة التجاوزات المرتكبة بحق الأطفال، والظروف التي أفضت إلى حدوث هذه التجاوزات. وينبغي لصانعي السلام، عند النظر في تشريعات العفو في حالات الانتقال من الحرب إلى السلام، أن يكفلوا عدم إعفاء مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل من المسؤولية القانونية. وفي هذا الصدد، يحث الممثل الخاص الدول على التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويمثل إنشاء المحكمة خطوة بالغة الأهمية لحماية الأطفال: ذلك أنها أداة قوية تعزز كثيراً الدفاع عن الأطفال؛ وهي تنشئ ولاية جنائية دولية على الأفراد المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة بحق الأطفال؛ ويتوقع أن تكون أداة رادعة لهذه الجرائم.

٨٩- ومما له مدلول أيضا أن التطورات الأخيرة في القانون الدولي تجيز الآن للدول، وتشترط عليها أحيانا، أن تمارس ولايتها القضائية على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جسيمة بموجب القانون الدولي، بصرف النظر عن مكان ارتكاب هذه الجرائم وبغض النظر عن جنسية المتهم أو الضحايا. ويجوز الاحتجاج بهذه "الولاية القضائية العامة" بشأن جرائم تشمل الخرق الجسيم لاتفاقيات جنيف وانتهاك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويحث الممثل الخاص الدول، ولا سيما الدول التي تراجع تشريعاتها الداخلية بهدف التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه، على ألا تكتفي بوصف الجرائم المشمولة بولاية المحكمة بأنها جرائم وطنية، وإنما أن تكفل أيضا ممارسة المحاكم الوطنية "ولاية عامة" على الانتهاكات الصارخة لحقوق الطفل في سياق النزاعات المسلحة. ومن شأن هذه الخطوة أن تكمل ولاية المحكمة الجنائية الدولية وأن تضيق على أعتى مجرمي الحرب سبل العثور على ملاذ بعد ما اقترفته أيديهم.

سادساً- لجنة حقوق الإنسان

٩٠- تؤدي لجنة حقوق الإنسان، باعتبارها محفل الأمم المتحدة الرئيسي لوضع السياسات الخاصة بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز ورصد وكفالة احترام حقوق الإنسان، دورا يحظى بالاعتراف على نطاق واسع وبالقبول على الصعيد العالمي. وقد تطورت اللجنة على مر السنين من هيئة تركز أساسا على تحديد المعايير إلى هيئة تشارك مشاركة فعالة بدرجة أكبر في تحديد انتهاكات الحقوق الجسيمة والمتواترة والمنهجية. وأنشأت اللجنة آليات وإجراءات معقدة لرصد امتثال الدول للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وللتحقيق في ما يدعى وقوعه من انتهاكات لحقوق الإنسان. وظل الممثل الخاص على اتصال بالمقررين الخاصين المعنيين وبرؤساء مختلف الأفرقة العاملة.

٩١- وترد حقوق الطفل في بند هام من بنود جدول أعمال اللجنة وتتصل جوانب كثيرة من أنشطتها الموضوعية والقطرية أيضا بحالة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. إلا أنه أشير بوجه خاص في الدورة الخامسة والخمسين، عندما عُقد حوار خاص بشأن مسألة تهميش الأطفال، إلى نقص الاهتمام الذي توليه للأطفال مختلف التقارير المقدمة إلى اللجنة.

٩٢- ويحث الممثل الخاص اللجنة على إيلاء حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة اهتماما أساسيا في جميع أنشطتها واستنتاجاتها، بما في ذلك إجراءات الرصد التي تقوم بها وطلبات التقارير من المقررين والخبراء والممثلين وأفرقة العمل، وفي قراراتها. وبغية ضمان حيازة اللجنة لمعلومات موثوق بها وكافية عن انتهاكات حقوق الطفل، ينبغي أن تتضمن جميع التقارير ذات الصلة المقدمة إلى اللجنة، سواء أكانت صادرة عن اللجنة وأي من آلياتها أو عن وكالات وإدارات الأمم المتحدة، أقساماً عن مصير الأطفال في الحالات التي يتأثرون فيها تأثرا خطيرا بالنزاعات المسلحة.

سابعاً- الآليات المتاحة في إطار لجنة حقوق الإنسان

٩٣- أنشأت لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عددا من الآليات غير المشمولة باتفاقيات. وعهد بولايات هذه الآليات إلى أفرقة عاملة، أو مقررين خاصين أو ممثلين أو خبراء.

ألف- الآليات غير المشمولة باتفاقيات (الإجراءات الخاصة)

١- الولايات القطرية

٩٤- قررت لجنة حقوق الإنسان أن تولي، عن طريق إجراءاتها الخاصة، اهتماماً محدداً لحالة حقوق الإنسان في كل من أفغانستان، وبوروندي، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، والصومال، والعراق، وغينيا الاستوائية، وقبرص، وكمبوديا، وميانمار، وهايتي، وكذلك في الأراضي العربية المحتلة، وتيمور الشرقية، وبلدان يوغوسلافيا السابقة. وفي الغالبية الساحقة من الحالات التي يستعرضها حاليا مقررون أو خبراء أو ممثلون خاصون، ارتُكبت انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الأطفال في سياق النزاعات. وفي حالات أخرى، تتسم القضايا القانونية المتصلة بالأطفال بأهمية كبيرة لبناء سلام دائم. وقد أبرز الممثل الخاص بعض هذه القضايا في عرضه لزياراته القطرية في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة وفي مرفقي هذا التقرير. وتوجد، في هذا السياق، بلدان تحظى باهتمام مشترك مثل أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والسودان ويوغوسلافيا.

٢- الولايات المواضيعية

٩٥- يتصل الكثير من الولايات المواضيعية للجنة حقوق الإنسان وللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان اتصالا وثيقا بعمل الممثل الخاص، ولا سيما الجوانب المختلفة للولايات التالية: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والاحتجاز التعسفي، وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية، والتنمية، وحالات الاختفاء، والتعليم، والإعدام بلا محاكمة والإعدام التعسفي، والأشخاص المشردون داخليا، والنزوح الجماعي، والمرتزقة، والمهاجرون، والفقر، والتمييز العنصري، والتعصب الديني، والأعمال الانتقامية، واسترداد الحقوق، والتعذيب. وقام الممثل الخاص، خلال زياراته إلى البلدان المتأثرة، بتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى عدد من هذه القضايا في سياق النزاعات.

٣- الأفرقة العاملة التابعة للجنة

٩٦- أُنشئ عدد من الأفرقة العاملة لمعالجة مسائل ذات شأن تهم اللجنة أو لصياغة صكوك إضافية في مجال حقوق الإنسان. ومن الأفرقة العاملة التي تتصل أنشطتها اتصالا وثيقا بعمل الممثل الخاص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وتعاون الممثل الخاص تعاونا وثيقا مع رئيسة الفريق العامل المعني بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في جميع مراحل عمل الفريق.

باء- اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٩٧- تستطيع اللجنة الفرعية أن تقدم مساهمة هامة في تعميق فهم محنة الأطفال في حالات النزاع المسلح عن طريق التصدي المنهجي للشواغل المتصلة بالأطفال في جميع أعمالها، وتستطيع أيضا النظر في إجراء دراسات محددة تتصل بحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

ثامناً- مفوضية حقوق الإنسان

٩٨- تعد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واحدا من الشركاء الرئيسيين للممثل الخاص وعضواً نشطاً في الفريق الاستشاري غير الرسمي المنشأ لإسداء مشورة غير رسمية إلى الممثل الخاص بشأن المبادرات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. وقد ناقش الممثل الخاص والمفوضة السامية مبادرات تعاونية شتى. وتشمل أمثلة التعاون الجهود المبذولة لتعيين مستشارين لحماية الأطفال في عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وزيارات التعزيز المتبادل التي أجريت إلى سيراليون في عام ١٩٩٩، وهما نشاطان سمحا بتوجيه الأنظار على الصعيد الدولي إلى المعاناة الجماعية للأطفال. وأتاح الوجود الميداني للمفوضية دعما قيما للغاية خلال البعثات القطرية التي قام بها الممثل الخاص، ولا سيما في بوروندي وسيراليون وكولومبيا.

وفي إطار متابعة البعثات، قدمت المكاتب الميدانية تقارير عن حالة الأطفال ومدى احترام الأطراف للالتزامات التي حصل عليها الممثل الخاص.

٩٩- واتخذت المفوضية مبادرات هامة لأجل الأطفال. وابتغاء المضي في تطوير هذا العمل، ومتابعة التوصيات الواردة في دراسة عام ١٩٩٦ عن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306 وAdd.1) (الدراسة التي قامت بها السيدة ماشيل) وفي التقارير اللاحقة للممثل الخاص، يوصي الممثل الخاص بأن تنظر المفوضية في وضع استراتيجيات لضمان الإدماج المنهجي لحقوق الطفل في جميع أنشطتها. ويمكن أن يشمل ذلك التدابير التالية.

١٠٠- تستطيع المفوضية اتخاذ خطوات لضمان تطوير مزيد من الخبرات بشأن مجالات محددة من حقوق الطفل، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاعات وفي فترات "السلام غير المكتمل"، لتمكينها من توفير التعاون التقني ومواصلة تطوير دورها في توفير الخبرات في هذا المجال.

١٠١- ومن بين الأنشطة المحددة التي يمكن النظر فيها وضع مبادئ توجيهية وكتيبات إرشادية للرصد مخصصة للمكاتب الميدانية وللإجراءات الخاصة.

١٠٢- ويوصي الممثل الخاص، كقاعدة عامة، بإدراج الرصد والإبلاغ المتعلقين بحقوق الطفل في ولايات المكاتب الميدانية لضمان إيلاء هذه المسألة اهتماما ثابتاً، وتزويد المكاتب بالخبراء عند الاقتضاء.

تاسعاً - لجنة حقوق الطفل

١٠٣- تنهض لجنة حقوق الطفل بالدور الأساسي في مجال رصد امتثال الدول الأطراف للاتفاقية. وأجرى الممثل الخاص اتصالات منتظمة مع اللجنة.

١٠٤- ويرى الممثل الخاص أن عملية تقديم التقارير إلى اللجنة فرصة هامة جداً لتقييم التقدم المحرز في اتجاه تنفيذ الاتفاقية واستعراض الأولويات البرنامجية الوطنية وتخصيص الموارد. كما تخول الاتفاقية للجنة أن تطلب مدخلات من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وغيرها من الجهات بشأن حالة حقوق الطفل في البلدان. وعبر السنين أصبحت ممارسة إعداد هذه التقارير البديلة أو الإضافية التي تقدم إلى اللجنة عملاً جدياً تقوم به المنظمات غير الحكومية في عدد من البلدان. وأثبتت هذه العملية أنها أداة حفز ودعوة هامة في عدد من البلدان المتضررة من الصراعات المسلحة، بما فيها السلفادور وغواتيمالا وسيراليون.

١٠٥- ويرحب الممثل الخاص بخطة العمل التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الدعم الموضوعي لعمل اللجنة ولتوفير ما يلزم من الموارد لتنفيذ اقتراحاتها. كما يؤيد الممثل الخاص قيام المنظمات

غير الحكومية بتقديم تقارير إضافية إلى اللجنة ويحث مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف على توفير الدعم لهذه العملية فهي تعتبر وسيلة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

١٠٦- وسعياً لتعزيز العمل الحاسم الذي تقوم به اللجنة، يحث المقرر الخاص الدول الأطراف على دعم التعديل المقترح لاتفاقية حقوق الطفل. وبموجب هذا التعديل يزداد عدد أعضاء اللجنة إلى ١٨ عضواً؛ وبهذه الزيادة يتحسن النظر في تقارير الدول الأطراف من حيث الكفاءة والآنية. ويوصي الممثل الخاص بأن تطلب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى عملياتها الميدانية أن تقدم إلى اللجنة معلومات ذات صلة وأن تساعد في متابعة استنتاجات اللجنة وتوصياتها، بما في ذلك عن طريق مكاتبها الإقليمية. ويوصي أيضاً بأن تستحدث اللجنة إجراءات لتقاسم المعلومات ذات الصلة تقاسماً أفضل فيما بين مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وآليات اللجنة.

عاشراً - قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)

١٠٧- عمل الممثل الخاص على سبيل الأولوية، منذ تعيينه، على أن تصبح حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة موضوع اهتمام رئيسي في جدول أعمال مجلس الأمن. وعقب النقاش المفتوح الأول لهذه المسألة والبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/PRST/1998/18)، استمر الممثل الخاص يشجع على زيادة اهتمام المجلس بالمسألة. وفي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، عقد مجلس الأمن نقاشه المفتوح الثاني لموضوع "الأطفال والصراعات المسلحة"، واتخذ في نهايته القرار البارز ١٢٦١ (١٩٩٩).

١٠٨- ويتضمن هذا القرار عدداً من الشواغل التي تدخل في صلب أعمال الدعوة التي يقوم بها الممثل الخاص. ويدين مجلس الأمن في القرار استهداف الأطفال؛ ويسلم بأن حماية الأطفال ورفاههم مسألة يجب معالجتها خلال عمليات السلام؛ ويحث الأطراف في الصراعات المسلحة على التقيد بالالتزامات المحددة المعقودة لكفالة حماية الأطفال؛ ويدعو إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة؛ ويدعو إلى تسريح وإعادة تأهيل الجنود الأطفال. ويتعهد المجلس، عند اتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز السلم والأمن، بأن يولي اهتماماً خاصاً لحماية الأطفال ولرفاههم وحقوقهم؛ وإيلاء الاعتبار لأثر الجزاءات على الأطفال؛ وكفالة تلقي الأفراد المشاركين في عمليات السلام التدريب الملائم.

١٠٩- والقرار ١٢٦١ معلم رئيسي في قضية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. فلأول مرة في التاريخ، يكرس مجلس الأمن قراراً لتناول اهتمام مواضيعي لا صلة له بحالة معينة أو حادثة مباشرة. وبهذا العمل، أظهر مجلس الأمن بوضوح التزامه بحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. وثانياً، ينص القرار على عدد من التدابير الهامة لحماية الأطفال، ويكون لهذه التدابير أثر كبير إذا طبقت في حالات معينة. وثالثاً، كان من شأن اعتماد القرار في النهاية إيلاء المجلس "الشرعية" الكاملة لحماية الأطفال باعتبارها مسألة مكانها الصحيح هو جدول أعمال مجلس الأمن.

١١٠- وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٠، تقريراً عن تنفيذ القرار، مما يشير إلى أن المسألة ستظل قيد الاهتمام المتواصل في جدول أعمال المجلس. وسيكون مكتب الممثل الخاص مركز تنسيق لإعداد هذا التقرير.

١١١- والقرار ١٢٦١ أهم أداة للدعوة بالنيابة عن الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ويدعو الممثل الخاص جميع من تهمهم حماية الأطفال إلى استخدام أداة الدعوة الجديدة هذه أقصى استخدام وإلى تشجيع المجلس ذاته على تطبيق التدابير الواردة في القرار لدى نظره مستقبلاً في حالات الأزمات المحددة ولدى التكليف بعمليات السلام.

١١٢- ويدعو الممثل بوجه خاص لجنة حقوق الإنسان ومجتمع حقوق الإنسان الأوسع نطاقاً إلى استخدام القرار ١٢٦١ استخداماً منهجياً لحماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. ويحث مقرري اللجنة وأفرقتها العاملة على إدراج أحكام القرار في برامج عملهم في بلدان محددة وعلى تقديم معلومات عن تنفيذ القرار في تقاريرهم إلى اللجنة.

حادي عشر - إدراج حماية الطفل في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة

١١٣- وضع الممثل الخاص على قائمة الأولويات الدعوة إلى إدماج حماية الأطفال ورفاههم في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتحقيقاً لهذا الغرض، اقترح الممثل الخاص الاهتمام على نحو منهجي بثلاثة عناصر محددة.

ألف - إدراج حماية الطفل في ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام

١١٤- اقترح الممثل الخاص أن تكون حماية الأطفال واحتياجاتهم جزءاً راسخاً من ولايات عمليات السلام؛ وقد أقر مجلس الأمن فعلاً هذا الاقتراح. واعتمدت حتى الآن اثنتان من عمليات الأمم المتحدة للسلام ولايات للمساعدة على ضمان حماية الأطفال طوال عملية توطيد السلام. وفي آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٢٦٠ (١٩٩٩) الذي قضى صراحة بإدراج حماية الأطفال ضمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون. وبالمثل، فإن القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩) الذي اتخذه مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ قضى بإدراج حماية حقوق الطفل في ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوعز إلى هذه البعثة بتيسير توفير المساعدة الإنسانية للأطفال.

باء - تعيين مستشارين في مجال حماية الطفل

١١٥- سعياً لكفالة إعمال عنصر حماية الطفل في ولايات السلام وتقديم المشورة إلى رؤساء بعثات السلام في البلدان، اقترح الممثل الخاص تعيين موظفين كبار يكلفون صراحة بمسؤولية تأمين التنسيق اللازم لحماية الأطفال ورفاههم؛ وقبل مجلس الأمن هذا الاقتراح وهو إدارة عمليات حفظ السلام. والممثل الخاص واليونيسيف والشعبة

بصدد الانتهاء حالياً من تحديد مجالات اختصاص المستشارين فيما يتعلق بحماية الطفل وسينظرون بانتظام في تنسيب مستشارين لحماية الطفل في عمليات السلام التي تقتضي ذلك. واقترح الممثل الخاص أن يختار المستشارون في مجال حماية الطفل، في الأحوال العادية، من بين صفوف العاملين في اليونيسيف، أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة (مثل تحالف إنقاذ الطفل واللجان الوطنية لليونيسيف).

١١٦- وفي هذا السياق، أذن القرار ١٢٦٠ بتعيين مستشار أقدم لحماية الطفل في إطار بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون وموظفين معنيين بحماية حقوق الطفل سيعملان ضمن مكون حقوق الإنسان في هذه البعثة. وبالمثل، أذن القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩) بتعيين موظفين مسؤولين عن حماية الطفل ضمن هيكل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١٧- ويستطلع الممثل الخاص إمكانية تعيين مستشارين لحماية الطفل في عمليتي الأمم المتحدة للسلام في تيمور الشرقية وكوسوفو.

جيم - توفير التدريب لأفراد عمليات السلام

١١٨- يشجع الممثل الخاص على توفير التدريب في مجال حقوق الطفل وحمايته لجميع أفراد عمليات السلام. وأقر مجلس الأمن هذا الهدف في القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يكفل تلقي الأفراد المشاركين في أنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام التدريب الملائم على حماية الأطفال وتأمين حقوقهم ورفاههم. وبالإضافة إلى ذلك، وفي "تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين في الصراع المسلح" (S/1999/957)، أوصى الأمين العام بأن تضم جميع عمليات حفظ السلام "أمين مظالم" عاماً يتناول الشكاوى الواردة من الجمهور بشأن سلوك أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ويستكشف الممثل الخاص مع إدارة عمليات حفظ السلام، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشركاء آخرين، خير طريقة لتحسين قدرة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى على تنفيذ أحكام القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) فيما يتعلق بالتدريب.

المرفق الأول

تقرير البعثة عن الزيارتين إلى سيراليون وغينيا

١- الأهداف والبرنامج

١- زار الممثل الخاص سيراليون لمدة ٤ أيام من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وزار غينيا في ٣ و٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وكان لزيارة البلدين الأهداف الأربعة الرئيسية التالية:

(أ) إجراء تقييم مباشر لظروف الأطفال في سيراليون عقب انتهاء الحرب والتوقيع على اتفاق لومي للسلام؛

(ب) استعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ الالتزامات المقدمة إلى الممثل الخاص خلال زيارته السابقة إلى سيراليون في أيار/مايو ١٩٩٨؛

(ج) تقييم حالة الأطفال اللاجئين السيراليونيين في غينيا؛

(د) تحديد التدابير والمبادرات الرئيسية اللازمة لكفالة حماية الأطفال وتأمين حقوقهم ورفاههم في أعقاب الحرب التي جرت في سيراليون.

٢- وفي سيراليون، قابل الممثل الخاص رئيس سيراليون، الحاج الدكتور أحمد تيجان كباح؛ ووزير الخارجية، السيد ساما بانيا؛ ووزيرة شؤون الرفاه الاجتماعي وقضايا الجنسين والأطفال، السيدة شيرلي غبوجاما؛ ونائب وزير الدفاع ومنسق قوات الدفاع المدني، القائد هينغا نورمان؛ ورئيس أركان الدفاع، العميد ماكسويل خوبي؛ وقائد قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللواء غابريال كبامبر؛ وأعضاء الفريق المتقدم للجبهة المتحدة الثورية بقيادة السيد سولومون روجرز؛ واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ واللجنة الوطنية لإعادة الاستيطان وإعادة التأهيل والتعمير؛ وشبكة حماية الطفل؛ وجماعة "العمل البرلماني من أجل الطفل". وأجرى الممثل الخاص أيضاً مناقشات مطولة مع أعضاء السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وجماعات المجتمع المدني. كما أتيحت للممثل الخاص عدة فرص لإجراء مقابلات مستقلة مع جماعات أطفال متأثرين بالحرب، في فريتاون وخلال زيارات الممثل الخاص الميدانية.

٣- ومن سيراليون، انتقل الممثل الخاص إلى غينيا لتقييم ظروف الأطفال اللاجئين السيراليونيين. وفي كوناكري، وقبل زيارة اللاجئين، قابل الممثل الخاص رئيس الوزراء، السيد لمين سيديمي؛ ووزيرة الرفاه الاجتماعي لحماية المرأة والطفل، السيدة مريم أريبوت؛ والأمين العام لوزارة الإدارة الإقليمية وشؤون اللامركزية، السيد شيخ فانتاماي كوندي؛ وفريق الأمم المتحدة القطري.

٤- وكان الممثل الخاص طوال زيارته مصحوباً بالممثل الخاص للأمين العام لسيراليون، السيد فرانسيس أوكيلو، وممثلة اليونيسيف في سيراليون، السيدة جوانا فان غيربن. وفي غينيا، كان الممثل الخاص مصحوباً بنائبة ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غينيا، السيدة كريستين مونيي.

٥- وفي سيراليون، زار الممثل الخاص السكان المتأثرين بالحرب بالقرب من فريتاون ومنطقة بو. وشهد الممثل بوجه خاص ما لحق بالمجتمع من آثار عقب غارة حركة التمرد على المجتمع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. والأماكن التي زارها الممثل الخاص في فريتاون هي التالية: أحد مخيمات المشردين داخليا في الورشة الوطنية؛ وأحد مراكز رعاية أطفال الشوارع؛ والاستاد الوطني حيث يقدم للمشردين مأوى مؤقت؛ ومخيم مدينة موراي للمبتورين؛ ومركز الرعاية المنزلية الأسرية للمحاربين الأطفال السابقين في لاكا. وفي بو، زار الممثل الخاص مركز تدريب مهني للجنود الأطفال السابقين، ومخيما رئيسيا للمشردين داخليا. كما قابل الممثل الخاص زعماء كاماجور في المنطقة، ومجموعة من محاربي كاماجور الأطفال.

٦- وفي مخيمات المشردين داخليا، شهد الممثل الخاص الظروف المؤسفة التي يعيش فيها من اضطروا إلى مغادرة منازلهم. فينام الكثيرون على الأرضيات الجرداء ذاتها التي عليها يطبخون ويغسلون ويغتسلون. والمدارس المؤقتة المتاحة في بعض المخيمات تفتقر بصورة صارخة إلى الموارد من حيث الحيز المكاني، والمواد التعليمية، والموظفين. وأسوأ من ذلك كله شكوى الجميع من النقص الرهيب في الغذاء والدواء، وتلك مسألة تثير توترات أخرى بسبب التزاحم الشديد لالتقاط المحدود المتاح من السلع الأساسية. وتزداد هذه الحالة سوءاً في بعض المخيمات (مثل مخيم مدينة موراي للمبتورين) لأن أفراد أسر العديد من المقيمين فيها "يتقاطرون إليها" من بلادهم، مما يفرض مزيدا من الضغوط على إمدادات هي أصلا محدودة.

٧- وزار الممثل الخاص مركز الرعاية المنزلية الأسرية للمحاربين الأطفال السابقين في لاكا الواقعة في ضواحي مدينة فريتاون. وقابل الممثل الخاص في هذا المركز مجموعة متنوعة من الأطفال بمن فيهم: والدة تبلغ من العمر ١٥ سنة كان قد أفرج عنها قبل وقت وجيز من وراء خطوط المتمردين؛ وأطفال يتامى تتراوح أعمارهم بين ٣ و٤ سنوات؛ ومراهقون كانوا جنودا في السابق تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٦ سنة. وظروف هؤلاء الأطفال، والكثير منهم مصابون بصدمات عصبية شديدة، قدمت بعض إشارات للممثل الخاص على التحدي الذي تطرحه عملية إعادة التأهيل في أعقاب الصراع. وسيظهر النطاق الحقيقي لهذا التحدي عندما يُعرف العدد الفعلي للأطفال الضحايا الموجودين وراء خطوط المتمردين.

٨- وكانت زيارة الممثل الخاص إلى مخيم مدينة موراي للمبتورين في فريتاون من أشد التجارب المريعة التي مر بها الممثل الخاص. ويتيح المخيم حاليا المأوى وإعادة التأهيل لنحو ٢٦٠ شخصا بترت أعضاؤهم أو بعضها ونحو ١٠٠ شخص جرحوا في الحرب، والكثير منهم أطفال. ويفترض أن من ظلوا على قيد الحياة وبلغوا فريتاون ومرافق الرعاية لا يشكلون سوى جزء صغير من مجموع الأشخاص المشوهين. وأفيد بأن أعدادا أكثر منهم ماتوا دون رعاية طبية. ولا توجد بعد أي أرقام موثوق بها عن مجموع المبتورين في سيراليون، نظراً إلى أن الكثير من المناطق ما زال يصعب الوصول إليها. وأصغر طفل قابله الممثل الخاص، واسمه أبو، والبالغ من العمر الآن ١٠ أشهر، قطع المتمردون رجله وكان عمره شهرين بالكاد. وأعرب المبتورون عن غيظهم إزاء الترتيبات التي يجري اتخاذها ليعيش بعض قادة المتمردين في رفاه نسبي، بينما يعيش المبتورون في ظروف من الحرمان البالغ.

٩- ويوجد في سيراليون مجتمع مدني قوي ونشط جدا. وفي اجتماع كبير في فريتاون، أجرى الممثل الخاص تبادل آراء مثيراً ودالاً جدا مع مجموعة كبيرة متنوعة من زعماء المجتمع المدني من منظمات مختلفة، ومنها: جمعية سيراليون للمنظمات غير الحكومية؛ وحملة الحكم الرشيد؛ واللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والمجلس المشترك بين الأديان؛ ولجنة الصليب الأحمر السيراليونية؛ وجماعة شركاء تعليم الكبار؛ وجمعية الشابات المسيحيات؛ وجمعية القاعدة الشعبية لتمكين المرأة في سيراليون؛ وجمعية التنمية المسيحية؛ وجمعية التنمية الريفية؛ ومنظمة تمكين الشباب السيراليونية؛ وجمعية الشبان المهتمين بالسلام في سيراليون؛ وجمعية المبتورين وجرحى الحرب؛ والحملة ضد الأحداث العنيفة؛ ولجنة المشردين.

١٠- وفي غينيا، زار الممثل الخاص مخيم ماساكوندو للاجئين في محافظة كيسيدوغو. ويؤوي المخيم حاليا نحو ٢٣ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني، ثلثاهم أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وظروف اللاجئين أفضل من ظروف المشردين داخليا في سيراليون، إلا أن الظروف في المخيم ظروف بدائية، مع وجود نقص جسيم في الموارد الأساسية. واللاجئون منظمون تنظيما جيدا ولا توجد في المخيم أي مشاكل أمنية جسيمة. وأعرب الأطفال مرارا وتكرارا عن أملهم الشديد في أن تنتهي الحرب وأن يعودوا إلى سيراليون وأن تتاح لهم فرص استئناف تعليمهم. وشدد الآباء على نقص الغذاء المناسب والرعاية الطبية في المخيم.

ثانيا - أثر الحرب على الأطفال

١١- عانى أطفال سيراليون في هذه الحرب أكثر مما يمكن تصوره. فشوه أطفال كثيرون عن عمد، بقطع أطرافهم بعنف؛ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وحده، اختطف أكثر من ٠٠٠ ٤ طفل خلال غزوة شنتها "الجبهة المتحدة الثورية" و"المجلس الثوري للقوات المسلحة" على فريتاون؛ ويقدر أن ٦٠ في المائة من الأطفال المختطفين فتيات، أفيد بأن أغلبيتهن العظمى تعرضن لاعتداءات جنسية؛ ويعمل آلاف الأطفال جنوداً في صفوف الجماعات المقاتلة الرئيسية الثلاث وهي: الجبهة المتحدة الثورية، والمجلس الثوري للقوات

المسلحة، وقوات الدفاع المدني؛ وشردت الحرب أكثر من ٣ ملايين سيراليوني، أكثر من ٦٠ في المائة منهم أطفال – هم ثلثا مجموع السكان – داخل البلد وخارجه؛ ويقدر بأن نحو ٠٠٠ ١٠ طفل فصلوا عن آبائهم نتيجة الحرب؛ وثمة أكثر من ٠٠٠ ٣ من "أطفال الشوارع" في فريتاون وحدها؛ ويعاني الكثير من الأطفال من صدمات نفسية اجتماعية شديدة.

ثالثا – التوصيات

١٢- نظرا إلى ما شهده الممثل الخاص على أرض الواقع في سيراليون والمناقشات التي أجراها مع الزعماء الوطنيين، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، واعتماداً على الالتزامات السابقة التي قدمت إليه في زيارته السابقة في أيار/مايو ١٩٩٨، اقترح الممثل جدولا خاصا هو "جدول العمل لأطفال سيراليون". ويقدم جدول العمل المؤلف من ١٥ بنداً عدة تدابير ومبادرات تهدف إلى كفالة إعادة تأهيل ورفاه الأطفال في سيراليون في أعقاب الحرب. وفيما يلي عناصر جدول العمل الرئيسية:

لجنة أطفال سيراليون الوطنية – ثمة حاجة ملحة إلى إنشاء لجنة وطنية للأطفال لضمان وضع حماية ورفاه الأطفال على قائمة الاهتمامات الرئيسية في أعقاب الحرب، ولكي ينعكس ذلك في تحديد الأولويات الوطنية وفي وضع السياسات وتخصيص الاعتمادات. وحظي هذا الاقتراح بترحيب الحكومة فضلا عن منظمات وقيادات المجتمع المدني.

حماية الطفل وولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون – يشجع الممثل الخاص، كسياسة عامة، على أن تشكل حماية الطفل ورفاهه أولوية صريحة في ولاية كل واحدة من عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وأن يلحق دائما أحد كبار مناصري حماية الطفل بكل عملية لتشجيع تنفيذ هذا العنصر من الولاية. واقترح الممثل الخاص أن يؤخذ مستشارو حماية الطفل في العادة من بين العاملين في اليونيسيف أو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وأصبح الآن هذان العنصران الجديدان مدرجين في ولاية وعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون بعد توسيعها.

إعادة تأهيل المبتورين – ظهرت فجأة في سيراليون مجموعة جديدة تماما من الناس – وهم الأشخاص مبتورو الأعضاء – نتيجة ممارسة شيطانية تتمثل في القطع الوحشي لأيدي وأرجل الضحايا. وهذه ظاهرة جديدة تماماً، لا يملك المجتمع أي رد جاهز عليها. ولا بد من برنامج خاص لهذه الفئة من الضحايا لمساعدتهم في تحمل الصدمات وعلاجهم بدنيا وتوفير الدعم التقني والمادي اللازم.

الأطفال الذين تعرضوا لاعتداءات جنسية – الاعتداءات الجنسية الواسعة النطاق المنتظمة التي تعرضت لها الفتيات هي أشد آثار الحرب إيلاما وإثارة للأوجاع في سيراليون. ويزيد من ألم الضحايا وصمة العار الاجتماعية وعدم الرغبة في مواجهة المشكلة. ويحتاج الأمر إلى برنامج خاص لتناول الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة من الضحايا، بما في ذلك احتياجاتهم الصحية، وشن حملة لتوعية المجتمعات المحلية، وتقديم النصح لمواجهة آثار الصدمات.

الوصول إلى الأطفال المختطفين والإفراج عنهم – اختطف خلال الحرب عدد كبير من الأطفال، معظمهم ما زالوا وراء خطوط المتمردين؛ والوصول إلى هؤلاء الأطفال والتمكن من الإفراج عنهم مسألة ملحة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير أن الحالة الصحية والغذائية وراء خطوط المتمردين حالة رديئة جدا وسريعة التدهور. وفضلا عن ذلك، واستنادا إلى تجارب المفرج عنه، ثمة دلائل على أن كثيراً من الأطفال وراء خطوط المتمردين قد كيفت عقلياتهم من أثر المخدرات القوية التي أجبروا على تعاطيها بعد القبض عليهم. وشدد الممثل الخاص، بالتالي، على أن توافق قيادة الجبهة المتحدة الثورية على اتخاذ وتيسير الترتيبات الأمنية اللازمة ليقوم فريق إنساني بزيارة المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة، كخطوة أولى نحو الوصول المنتظم إلى الأطفال والإفراج السريع عنهم. ووافقت قيادة الجبهة على هذا الاقتراح وتجري حاليا مناقشات لإيفاد فريق بقيادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون واليونيسيف.

تسريح الأطفال المقاتلين – نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال المقاتلين تحتاج إلى عناية خاصة. وعندما زار الممثل الخاص سيراليون في أيار/مايو ١٩٩٨، شُكّلت لهذا الغرض فرقة عمل مشتركة لتسريح الأطفال المقاتلين، تتألف من ممثلين عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون واليونيسيف وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقوات الدفاع المدني (وكذلك الجبهة المتحدة الثورية حاليا). وبنهاية الحرب، ثمة حاجة ملحة ليتولى هذه الفرقة مسؤولية العمل النشط لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الأطفال المقاتلين سابقا. ويسهم عمل فرقة العمل المشتركة إسهاماً مباشراً في عموم برنامج وأنشطة اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

تجنيد الأطفال واستخدامهم – التزمت الحكومة وقوات الدفاع المدني خلال زيارة الممثل الخاص إلى سيراليون في أيار/مايو ١٩٩٨ بعدم تجنيد أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وما انفكت الحكومة وقوات الدفاع المدني تكرر هذا الالتزام؛ وقد أدرج هذا الالتزام حقا في اتفاق لومي وفي البيان الرسمي بشأن حقوق الإنسان. وصدر الآن نفس الالتزام عن قيادة الجبهة المتحدة الثورية. ويدعو الممثل الخاص جميع الأطراف إلى التمسك بالتزاماتها.

الأطفال المشردون – شردت الحرب في سيراليون أكثر من ٣ ملايين نسمة – أكثر من ٦٠ في المائة منهم أطفال. والمليونان ونصف المليون من المشردين داخل البلد يعيشون ظروفا صعبة، فالمآوي مكتظة كثيراً وعشوائية والإمدادات الغوثية غير كافية. ويحتاج الأمر إلى توفير المزيد من الموارد لزيادة طاقة وكالات الغوث والمنظمات غير الحكومية لتلبية احتياجات المشردين. ولجأ أكثر من نصف مليون سيراليوني إلى البلدان المجاورة، وبخاصة إلى غينيا، التي تحملت عبئا ثقيلا جدا بالنيابة عن المجتمع الدولي. ولا بد لجماعات المانحين أن تقدم المزيد من الدعم إلى غينيا بوصفها البلد المضيف وإلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لزيادة تمكينهما من تحمل مسؤولياتهما.

إصلاح الخدمات التعليمية والطبية الأساسية – دُمرت المرافق والخدمات الاجتماعية الأساسية، إلى حد كبير، خلال سنوات الحرب. وإصلاح هياكل الخدمات التي يستفيد منها الأطفال، ولا سيما المرافق التعليمية والطبية وبخاصة في المناطق الريفية، ينبغي أن يشكل أولوية واضحة في برنامج الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع.

تعزيز الطبائع التقليدية – خوض الحرب، ولا سيما المجازر المريعة التي جرت فيها، نسف جذريا نظم القيم المحلية داخل المجتمع السيراليوني – تلك النظم التي كانت تكفل دائما حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء. وينبغي تقديم كل الدعم اللازم إلى الكبار والزعماء المحليين والمدرسين والمنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات الدينية العاملين على استعادة وتعزيز هذه الطبائع والقيم. وينبغي آنذاك ربط هذا العمل المجتمعي وتعزيزه بجملة المعايير المعاصرة الموجودة على الصعيد الدولي.

مبادرة منطقة الجوار – سقوط الأطفال ضحايا في صراعات داخلية عديدة، كثيرا ما يتفاقم بفعل بعض الأنشطة التي تقع عبر الحدود بين البلدان. وفي هذا السياق، اقترح الممثل الخاص اتخاذ مبادرات ملموسة، "مبادرات منطقة الجوار"، داخل المناطق دون الإقليمية المتضررة، لحماية الأطفال من التهديدات القادمة من وراء الحدود. وفي منطقة الجوار التي تضم سيراليون وليبيريا وغينيا، تشمل هذه المسائل ما يلي: تدفقات الأسلحة الصغيرة، وتنقلات اللاجئين، والتجنيد العسكرية للأطفال عبر الحدود، واقتفاء أثر الأسر وجمع شملها. وقريبا ستقوم بعثة مشتركة بين الوكالات بزيارة المنطقة دون الإقليمية لتقييم واقتراح مبادرات ملموسة لهذا الغرض.

مشروع "صوت الأطفال" لسيراليون – يُذهل الممثل الخاص التعطشُ للمعلومات والّلهو والترفيه عند الأطفال في حالات الصراع وفي أعقابها. واقترح الممثل الخاص بالتالي إنشاء محطة وبرامج إذاعية مكرسة أساساً لتلبية احتياجات الأطفال واهتماماتهم؛ ولإعطائهم صوتا، ولبث

البرامج التعليمية والترفيهية، وتعزيز التوافق. ويحتاج الأمر إلى تنفيذ المشروع "صوت الأطفال"، لأطفال سيراليون.

العمل البرلماني من أجل الطفل – تشكلت هذه الجماعة بمناسبة زيارة الممثل الخاص السابقة إلى سيراليون. وصارت جماعة نشطة تدعو لصالح الطفل داخل البرلمان وخارجه. وتحتاج هذه الجماعة إلى الدعم من أجل تعزيز وتوسيع أنشطتها.

توفير التدريب للجيش الوطني الجديد – أكدت الحكومة ورئيس أركان الدفاع، العميد ماكسويل خوبي، ما التزما به خلال زيارة الممثل الخاص السابقة في العام الماضي بقبول مساعدات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة لتدريب الأفراد على المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان. وستتولى الآن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (وحدة حقوق الإنسان) واليونيسيف شؤون تنظيم هذا البرنامج وقيادته.

الصندوق الخاص لضحايا الحرب – بموجب اتفاق لومي للسلام، التزمت الأطراف بإنشاء صندوق خاص لضحايا الحرب. وثمة حاجة ملحة لإنشاء هذا الصندوق بسرعة؛ وفي هذا الإطار، ينبغي إيلاء أولوية متميزة للاحتياجات الخاصة للأشخاص المبتورة أطرافهم، والأطفال والنساء الذين تعرضوا لاعتداءات جنسية، والأطفال الذين يعانون جراء تعرضهم لصدمات شديدة.

١٣- ولكي ينفذ جدول الأعمال المذكور أعلاه، يجب تلبية ثلاثة متطلبات أساسية. أولاً، ثمة حاجة إلى إرساء الثقة في العملية السلمية. ولا بد من أن يثبت كبار الزعماء السياسيين التزامهم باتفاق لومي باتخاذ تدابير جريئة لتنفيذه. ويرحب الممثل الخاص، في هذا الصدد، بعودة العريف فوداي سانكوه والرائد جوني بول كورومه إلى فريتاون يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ وقد كانت هذه العودة مصدر ارتياح كبير لشعب سيراليون وعنصراً حاسماً لتوليد الثقة في العملية السلمية. ثانياً، لا بد من إعادة إرساء مستوى أمن موثوق به في البلد. وهذا يعني قبل كل شيء نزع السلاح – فالكثير من السيراليونيين يعتقدون أنهم سيظلون، بدون نزع السلاح، مهيضي الجناح لاحتمال عودة الجماعات المسلحة إلى سابق عهدها ومحو ما تحقق من تقدم ضئيل. ومن الملح جداً بالتالي الشروع في تنفيذ برنامج فعال لنزع سلاح وتسريح المقاتلين. ثالثاً، تقتضي ترجمة هذا البرنامج إلى إجراءات عملية التزاماً جدياً وجهوداً متضافرة من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والمجتمع الدولي.

رابعاً - ملاحظات عامة

١٤- ليس هناك ما هو أسوأ مما تتعرض له مصائر الأطفال حالياً من أخطار في الإطار الواسع للحرب والسلام في سيراليون. وفيما يلي بعض ملاحظات الممثل الخاص فيما يتعلق بهذا الإطار الواسع.

١٥- العلاقة بين "قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا" "والأمم المتحدة". العلاقة المستقبلية بين قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من ناحية والأمم المتحدة من ناحية أخرى بحاجة إلى تعريف وتوضيح؛ وخير البر عاجله، إذا أريد أن تتم بهدوء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإذا أريد أيضاً إرساء الثقة المحلية في العملية السلمية. وثمة فيما يبدو قدر من الارتباك بشأن الدور المزمع أن تنهض به قوات الفريق في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وثمة تصور أيضاً داخل قوات الفريق مؤداه أن هناك من يحاول زحزحتها خارج هذه العملية.

١٦- الإنشغال إزاء موضوع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. السيراليونيين مهتمون بالتنفيذ الشامل لبرنامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"، إلى جانب قلقهم الشديد فيما يتعلق بموضوع نزع السلاح. وتقول اللجنة الوطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إنه كان مقرراً أن يبدأ تنفيذ هذا البرنامج رسمياً يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وعين الآن ٢٧ مركز استقبال (مواقع لجمع الأسلحة) و١٠ مراكز تسريح (حيث يبقى المقاتلون الذين يجردون من أسلحتهم مدة تتراوح بين ٣ و٦ أشهر)، وكان يتوقع أن يبدأ نشاط ٤ من مراكز التسريح بحلول ٢٨ أيلول/سبتمبر. وما زال الغموض يكتنف تقسيم العمل بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، والقدرة على معالجة عدد الحالات الكبير، وتوافر الموارد والجدول الزمني للبرنامج. وهناك أيضاً الآراء المتضاربة بشأن ما إذا كان المتمردون السابقون سيسلمون أسلحتهم إلى قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أم لا.

١٧- الانشقاق المحتمل في صفوف المتمردين. ثمة دلائل على وجود انشقاق في صفوف التحالف بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وتدعم هذا الشك التطورات الأخيرة، مثل اعتقال بعض أعضاء القيادة العليا للجبهة المتحدة الثورية واحتجاز أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وطائرة مروحية تابعة للبعثة. وفصيلة المجلس الثوري للقوات المسلحة تشكو فيما يبدو من أنها "تهمش" في اتفاق السلام الموقع في لومي. وظهور هذا الانشقاق قد يعرض عملية السلام لخطر شديد، إذا لم يخمد في مهده.

١٨- مسألة العفو. ذهل الممثل الخاص لأن جميع من تكلم معهم لم يثيروا قط مسألة العفو العام الممنوح بموجب اتفاق لومي؛ فكان الممثل الخاص هو الذي يثير المسألة في كل مناسبة. ومن الواضح أن شغل السيراليونيين الشاغل هو إنهاء الحرب وإعادة إحلال الأمن. فيردد محاوروه دائماً قولهم "كان علينا تجرع العلقم في سبيل السلام"، أو "كان علينا ألا نألو جهداً لإنهاء الحرب" أو "هذا هو الثمن الذي كان علينا دفعه لإنهاء الفظائع". ويبدو أن كثيراً منهم قرروا ترك مسألة معاقبة مقترفي هذه الفظائع جانباً، اعتقاداً منهم أن العدالة الربانية ستأخذ مجراها. ومن الواضح أن السيراليونيين يدركون بصفاء شديد الثمن الباهظ جداً الذي يجب عليهم دفعه لإنهاء الحرب وما يصاحبها من فظائع. غير أن من السابق لأوانه معرفة تطورات مسألة العفو في الأجل الطويل.

١٩- ضعف قدرة المؤسسات الوطنية. ضعفت كثيراً أغلبية المؤسسات الوطنية وسيستوجب إعادة بناء قدراتها الكثير من الوقت والجهد؛ ويلزم أن يتوافر لتحقيق هذا الجهد قدر كبير من الدعم من جانب المجتمع الدولي.

٢٠- الحاجة إلى تحسين الاتصال. ثمة حاجة حقيقية إلى تحسين وزيادة فعالية الاتصال على جميع المستويات، بغية إبقاء الشعب والأطراف المعنية على علم بمجريات الأمور وبما يمكن توقعه. والرئيس يدرك تماماً هذه المشكلة، التي تعزى جزئياً إلى نقص القدرة التقنية لتعميم المعلومات في جميع أرجاء البلد. كما يلاحَظ وجود هذه المشكلة في صفوف الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة، حيث لا يبلغ الأفراد في الجبهة دائماً بآخر التطورات والقرارات التي يتخذها زعماؤهم.

٢١- التعاون بين الوكالات المحلية والدولية. ثمة فجوة ملحوظة بين المنظمات غير الحكومية المحلية ونظيراتها الدولية، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة. فهناك فوارق في المنظور. وقد ظهرت هذه المشكلة بجلاء أيضاً خلال زيارة الممثل الخاص السابقة. فبينما تشعر الوكالات الدولية بارتياح عام إزاء مستوى التنسيق والتعاون الحالي مع نظيراتها المحلية، تميل المنظمات غير الحكومية وقيادات المجتمع المدني إلى الشكوى من قلة الاعتراف بدورها وقلة الموارد التي تحصل عليها. وأعلنت هذه المنظمات والقيادات أنه ينبغي للجهات المانحة الثنائية النظر إلى مشكلتهم في إطار المعونة والتنمية لا في إطار الغوث. ويجب التصدي لهذه المشكلة على ضوء الالتزام المشترك ببناء القدرات المحلية، والملكية المحلية، والشراكة الحقيقية.

٢٢- مشكلة "المركز" و"الأطراف". تعاني سيراليون باستمرار من إرث تمركز الموارد الإنمائية في منطقة فريتاون، على عكس الريف والمناطق القروية. ويجب التصدي لهذا الاختلال في التوازن لدى توزيع الموارد والخدمات والفرص في إطار إعادة التعمير بعد الحرب، ولا سيما لفائدة الأطفال. وإنعاش النمو الزراعي والمرافق الصحية والمدارس من شأنه أن يسهم كثيراً في تنمية المناطق الريفية.

٢٣- المقارنة مع كوسوفو. اكتشف الممثل الخاص أن السيراليونيين، على جميع المستويات، على علم كبير بأحوال كوسوفو. فطلب إلى الممثل الخاص حيثما ذهب أن يفسر الفوارق الملحوظة في موقف المجتمع الدولي من احتياجات الأطفال واستجابته لها في الحالتين. وتبرز هذه التجربة الحاجة الماسة إلى أن يظهر المجتمع الدولي بمظهر من يستجيب بنفس الدرجة كلما وجد أطفال بحاجة إلى الحماية والدعم، وذلك حفاظاً على مصداقية المجتمع الدولي وتوجهه التضامني.

٢٤- دعم غينيا للاجئين. تتحمل غينيا مسؤولية رئيسية عن اللاجئين. فهي تستضيف حالياً أكثر من نصف مليون نسمة من سيراليون وليبيريا مسجلين رسمياً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى عدد كبير من الأشخاص غير المسجلين الذين هربوا هم أيضاً من البلدان المجاورة. ويشكل الآن عدد اللاجئين المسجلين رسمياً أكثر من ١٠ في المائة من مجموع سكان غينيا. ومع ذلك، فقد أُعجب الممثل الخاص بالعلاقة الممتازة بين السكان المحليين واللاجئين. ففي محافظة كيسيدوغو مثلاً، علم الممثل الخاص أن المجتمع المحلي بالمحافظة قرر أن ينتظم أطفال المحافظة في الدراسة نصف اليوم فقط (في الصباح) لتمكين الأطفال اللاجئين من استخدام المرافق المدرسية نفسها في فترة بعد الظهر. غير أن ضخامة أعداد اللاجئين في غينيا بدأت تتسبب بذاتها في فرض ضغط شديد على الاقتصاد وعلى الخدمات الاجتماعية والبيئة والأمن. وتستحق غينيا مزيداً من الاعتراف والدعم لدورها وتضامنها، وتحتاج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى المزيد من الموارد لإعالة اللاجئين في غينيا.

خامساً - استنتاج

٢٥- ثمة ٣ انطباعات أخرى يرغب الممثل الخاص في التشديد عليها بشأن الحالة في سيراليون.

٢٦- أولاً، "أزمة الشباب". لعل "أزمة الشباب"، أي الظروف اليائسة التي يعيشها الأطفال الصغار والمراهقون، هي أهم تحدٍ يواجهه المجتمع السيراليوني اليوم إلى جانب ضرورة إعادة إرساء الأمن والسلام بمصداقية في سيراليون.

٢٧- ثانياً، "نقاط القوة الخفية" لسيراليون. عاش البلد كابوساً، إلا أن لسيراليون "نقاط قوة خفية"، لا تزال موجودة بعد الحرب. ومن هذه النقاط وجود حكومة منتخبة تتمتع بالشرعية بين السكان؛ ووجود مجتمع مدني قوي ونشط؛ وتماسك النسيج الوطني، دون استقطاب كبير هنا أو هناك على أسس عرقية أو دينية؛ ووجود أرض ذات تربة ثرية وموارد معدنية كبيرة؛ والاهتمام التقليدي بالتعليم العالي -- فمعهد "فوراه باي" ظل عقوداً طويلة مركزاً تعليمياً إقليمياً رائداً لغرب أفريقيا. وبطبيعة الحال، لا يمكن لواحدة من هذه النقاط القوية أن تحدث أثراً بمفردها دون توافر الشرطين الأساسيين، السلم والأمن.

٢٨- ثالثاً، الفظائع المرتكبة ضد السيراليونيين. لم تكن الفظائع الشيطانية المقترفة في سيراليون نتيجة عنف جماعي أو انقلاب طائفة على أخرى على أسس عرقية أو دينية. بل كانت من عمل فئة صغيرة من السكان -- جيدة التسليح تشعر بغربة ومرارة شديدتين -- أطلقت العنان لحملة رعب منظمة عشوائية ضد باقي السكان.

٢٩- وكخلاصة، يود الممثل الخاص توجيه النداءات التالية بالنيابة عن أطفال سيراليون. فيناشد الممثل الخاص الزعماء السياسيين إثبات التزامهم بالسلام باتخاذ تدابير جريئة ملموسة لتنفيذ اتفاق لومي للسلام. ويحث قيادات الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة على مصارحة أطفال سيراليون والاعتراف الكامل لهم بدورها في الأفعال الفظيعة المريعة التي ارتكبت خلال الحرب، ومعظمها أفعال موجهة ضد الأطفال والنساء. وفي الختام، يوجه الممثل الخاص نداءً خاصاً إلى المجتمع الدولي لكي لا يتخلى عن أطفال سيراليون فلا يتخذ مرة أخرى موقف "الانتظار والترقب". واتفاق لومي هو هيكل سلامي هش يقتضي قدراً كبيراً من الدعم المحلي والدولي لإعماله وتعزيزه.

المرفق الثاني

تقرير البعثة عن الزيارة إلى كولومبيا

أولاً - الأهداف والبرنامج

١- زار الممثل الخاص كولومبيا لمدة ٨ أيام من ٣٠ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولزيارة البلد ٤ أهداف رئيسية هي التالية:

(أ) إجراء تقييم مباشر للأثر الذي لحق بالأطفال نتيجة الحرب الأهلية التي دامت عقوداً طويلة، وإبراز ذلك الأثر؛

(ب) تحديد تدابير ملموسة لضمان قدر أكبر من الحماية للأطفال المتأثرين بالحرب؛

(ج) إقناع جميع أطراف الصراع بأهمية احترام المبادئ والقواعد الإنسانية؛

(د) كفالة احتلال حماية وحقوق ورفاه الأطفال مكان الصدارة في جدول أعمال السلام.

٢- وأجرى الممثل الخاص خلال زيارته محادثات مع فخامة الرئيس أندريس باسترانا أرانغو؛ ونائب الرئيس السيد غوستافو بيل ليموس؛ والمفوض السامي للسلام، السيد فيكتور غ. ريكاردو؛ والقائد العام للقوات المسلحة، الجنرال فرناندو تابياس ستاهيلين؛ وغيرهم من كبار المسؤولين. وانضم إليّ في عدة مناسبات السيد خوان مانويل أورّيتا، المدير العام للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وقابل الممثل الخاص الرائد راؤول رييس، المتحدث باسم القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، والسيد خواكين غوميز من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، في منطقة الجنوب المجردة من السلاح. وفي بلدية أبارتادو، قابل الممثل الخاص قائد اللواء السابع عشر، الجنرال أورلندو كارينو؛ وفي ميديلين قابل قائد اللواء الرابع، الجنرال هيريرا. وفي ميديلين أيضا، قابل الممثل الخاص المونسنيور ألبرتو خيرالدو، رئيس المؤتمر الأسقفي، وممثلي الفروع الإقليمية لاتحاد رجال الأعمال الوطني وجمعية الصناعيين الوطنية. وكان مقرراً في البرنامج عقد اجتماع مع جماعة مسلحة أخرى هي "جيش التحرير الوطني". وألغى الممثل الخاص هذا الاجتماع عندما قطعت الحكومة جميع اتصالاتها مع جيش التحرير الوطني نتيجة لدوره في اختطاف نحو ١٤٠ شخصاً من كنيسة سانتا ماريا في كالي يوم ٣٠ أيار/مايو.

٣- وأجرى الممثل الخاص طوال زيارته مناقشات مع فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وجماعات السكان المحليين، والمنظمات الاجتماعية، والكنيسة الكاثوليكية، ومجتمع الأعمال، وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني. وقابل الممثل الخاص أيضا ممثلي السلك الدبلوماسي في بوغوتا، وممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الأوروبية.

٤- ووصل الممثل الخاص إلى بوغوتا يوم ٣٠ أيار/مايو، وخلال اليومين الأولين من الزيارة، أطلعه على الحالة فريق الأمم المتحدة القطري وممثلو المنظمات غير الحكومية وممثلون حكوميون. وفي ١ حزيران/يونيه، قضى الممثل الخاص يوماً كاملاً لزيارة تجمعات محلية مختلفة شردها العنف وتعيش في مخيمات ومناطق استيطانية في بلديتي أبارتادو وتيربو وتعيش أيضا في "مجتمع السلام"، سان خوسي دي أبارتادو، في منطقة أورابا في شمال غرب البلد. ومن أبارتادو، سافر الممثل الخاص إلى ميديلين (أنطيوكيا) حيث قابل يوم ٢ حزيران/يونيه ممثلي مشروع "بناء ثقافة التعايش السلمي في أحياء أنطيوكيا" وأبلغه شبان يقيمون في المجتمع الحضري لأنطيوكيا/ترينيداد عن جهودهم لوقف دورة العنف. وفي دار لاورا فيكونا، وهي مؤسسة سكنية تشكل جزءاً من الشبكة الوطنية لرفاه الأسرة، قابل الممثل الخاص أشخاصا كانوا فيما سبق من المقاتلين الأطفال وأطفالاً آخرين بحاجة إلى حماية وخدمات منظمة. وأجرى الممثل الخاص مناقشات مع أوساط الأعمال التجارية والقيادة العسكرية الإقليمية والسلطات البلدية. وفي جنوب بوغوتا، زار الممثل الخاص في وقت لاحق من اليوم نفسه بلدية سواشا المهمشة (المحرومة اجتماعيا واقتصاديا) وهي تؤوي نحو ٥٠ ٠٠٠ مشرد. وقابل الممثل الخاص في اليوم التالي ممثلي القوات المسلحة الثورية لكولومبيا في لاماتشاكا بالقرب من سان فيسينتي ديل كاغوان في المنطقة المجردة من السلاح؛ وقد صحب الممثل الخاص الدكتور فيكتور غ. ريكاردو، المفوض السامي للسلام، الذي يسر اللقاء مع "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا". وفي ٤ حزيران/يونيه، قابل الممثل الخاص الرئيس باسترانا وكبار المسؤولين الحكوميين في بوغوتا. وقضى الممثل الخاص يوم ٥ حزيران/يونيه في كيبدو، وهي المدينة الرئيسية في مقاطعة تشوكو التي تُعد من أفقر المقاطعات في كولومبيا ويعيش فيها عدد كبير من المشردين لا يناسب حجمها، وذلك بصحبة السناتور بياداد كوردوبا، الذي كان مختطفوه شبه العسكريين قد أطلقوا سراحه في اليوم السابق مباشرة.

٥- وكان يصحب الممثل الخاص طوال زيارته إلى كولومبيا السيد فرانسيسكو فينسينتي، منسق الأمم المتحدة المقيم في كولومبيا، والسيد كارال دي روي، ممثل اليونيسيف في كولومبيا، وممثلو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والسيد أندريس سالازار من إدارة الشؤون السياسية، والسيدة إيلين كوهن والسيدة جوانا بريسمار سكوغ، موظفتا برامج في مكتبه. وصحبته في الأيام الأربعة الأولى من البرنامج السيدة كاثرين فون هايدنستام، رئيسة الفريق العامل المعني بصياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل يتعلق بتورط الأطفال في الصراعات المسلحة.

ثانياً - معلومات أساسية

ألف - نظرة شاملة على الصراع ودور الأمم المتحدة

٦- عانت كولومبيا على مدى أكثر من ٤٠ سنة من الصراعات المسلحة فيما بين عصابات الجناح اليساري والقوات المسلحة الحكومية والجماعات شبه العسكرية. واتسم الصراع بأنه "منخفض الحدة"، يشتد وقعه على المناطق الخارجية البعيدة وعلى الفلاحين ويقل أثره نسبيا على حياة السكان في المراكز الحضرية الرئيسية.

٧- ومع ذلك، فإن كولومبيا هي من بلدان العالم التي يشتد فيها العنف أكثر من غيرها. فيلاقي سنويا نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص مصرعهم جراء أعمال العنف. ولا يعزى إلى الصراع المسلح مباشرة سوى جزء من هذا العدد، إلا أن القتال المتواصل قد ساعد على قيام مناخ عنف عام وحلقات انتقام مفرغة. وأصبح الصراع ذاته معقداً متعدد الأوجه. وفضلاً عن الصراع القائم منذ عقود بين فرق العصابات والقوات الحكومية، فقد زاد من "ثقافة العنف" ظهور الجماعات شبه العسكرية والإجرامية الحديثة المتورطة في تجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. وفي هذه الثقافة، أصبح الخوف البالغ والإفلات من العقاب أمراً مألوفاً.

٨- غير أن اشتداد العنف الذي لوحظ مؤخراً، ولا سيما الأفعال المقترفة على أيدي الجماعات شبه العسكرية، أسفر عن تزايد الوعي الشعبي بضرورة التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وهو وعي يتجلى في التعبير الشعبي الواسع النطاق لدعم السلام. وبعد عدة محاولات فاشلة لوضع حد للصراع، استجابت حكومة كولومبيا الحالية باعتماد موقف مؤداه أن الوسيلة الوحيدة لإحلال السلم في البلد هي التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. ولهذا الغرض، أنشأت حكومة الرئيس باسترانا منطقة مجردة من السلاح بحجم سويسرا، بإجلاء جميع قوات الشرطة والجيش من منطقة أدغال تقع جنوب بوغوتا، لإتاحة الفرصة لإجراء مفاوضات مع أكبر جماعات حرب العصابات، "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا". وبالمثل، اتخذت الحكومة تدابير لبدء حوار مع "جيش التحرير الوطني"، وإن كانت أقل نجاحاً.

٩- وليس للأمم المتحدة دور سياسي في كولومبيا وقد أعربت أطراف الصراع عن رغبتها في أن تظل العملية السلمية في كولومبيا عملية وطنية. وتدعم الأمم المتحدة جهود الحكومة من أجل التوصل إلى تسوية بالتفاوض للصراع القائم منذ أمد طويل في البلد. وتتولى برامج فريق الأمم المتحدة القطري توفير المساعدة الإنسانية والمعونة الإنمائية. وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (وهي مفوضية موجودة في كولومبيا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) تقتصر على أعمال تنسيق معينة في مجال حقوق الإنسان وتقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً. وأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المنشأة في عام ١٩٩٦، تشمل رصد حالة حقوق الإنسان من أجل تقديم المشورة إلى السلطات الكولومبية حول وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والتدابير لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إطار دائرة العنف والصراع الداخلي المسلح في البلد.

باء - أثر الصراع على الأطفال

١٠- شهد الممثل الخاص طوال زيارته تأثر الأطفال أكثر من غيرهم بالصراع، ولاحظ الطرق الخاصة التي تأثر بها الأطفال نتيجة العنف الذي شهدته الأربعون سنة الماضية. فالأطفال ضحايا وشهود وأحياناً مقترفو أفعال عنف بالغ. ويتزايد استدراج الأطفال إلى القتال بوصفهم مقاتلين في مختلف الجماعات المسلحة. ويحرم هؤلاء الأطفال من طفولتهم إما بسبب نقص بدائل أفضل أو نتيجة تجنيدهم قسراً. والمقاتلون الأطفال سابقاً معرضون للاعتقال والسجن فضلاً عما يتعرضون له من أعمال انتقامية وتهديدات عندما يقررون الانفصال عن الجماعة المسلحة.

١١- ومن الآثار الشنيعة الكثيرة التي تمس الأطفال نتيجة العنف المزمن في كولومبيا معدلات بغاء أطفال التي تبعث على الذعر، والانخراط في معارك العصابات الإجرامية، والعنف داخل الأسرة، وإساءة معاملة الطفل وإهماله، وتعاطي المخدرات، والأعداد الغفيرة من أطفال الشوارع الذين كثيراً ما يقعون ضحايا "التطهير الاجتماعي" - أي الاستهداف والقتل الانتقائي للأفراد أو الفئات المهمشة اجتماعياً. والتعرض للعنف المزمن المتواصل ينعكس بلا شك في شكل آثار نفسية اجتماعية سلبية على الأطفال ويسهم في تدهور الهياكل الاجتماعية التي يعتمد عليها الأطفال. وأعجب الممثل الخاص كثيراً وأدهشه ما أبداه الأطفال الذين قابلهم من ذكاء حاد وروح مرحة وحب استطلاع ورغبة في التعلم، على الرغم من ظروفهم التي لا تطاق.

ثالثا - الزيارات الموقعية

ألف - تيربو

١٢- خلال إقامة الممثل الخاص في أورابا، وهي منطقة تقع على خليج بنفس الاسم على البحر الكاريبي في مقاطعة أنطيوكيا الشمالية، زار الممثل الخاص مخيم استيطان مؤقت لأشخاص شردهم الصراع. والمخيم، الواقع بالقرب من مدينة تيربو، كان يؤوي في الأصل نحو ٥٠٠ ٣ شخص كانوا في شباط/فبراير ١٩٩٧ قد هربوا من ديارهم في مقاطعة تشوكو القريبة. وقد انتقل بعضهم إلى أماكن أخرى، وظل ٠٠٠ ٢ شخص في المجتمع المحلي ذاته ينامون في استاد رياضي على مدى أكثر من سنتين على أمل تحقق ظروف أمنية مواتية للعودة إلى ديارهم. وكانت الخدمات المتاحة في المخيم محدودة جداً ومقدمة أساساً من جماعات كنسية ومنظمات غير حكومية. واشتكى الأشخاص من محدودية الوصول إلى المرافق الصحية والعلاج الطبي الأساسي ومن نقص المدرسين. ونقص المستندات والخوف من التمييز كثيراً ما يسفران عن حرمان الأطفال المشردين من فرص التعليم ومن الحصول على المواد التعليمية. وكان بعض المشردين في تيربو لا يريدون تقديم أية تفاصيل عن ظروف تشردهم، وذلك فيما يبدو خوفاً من أن يتعرض أمنهم للخطر حتى في المخيم. وتلقى الممثل الخاص تقارير عن تعرض المشردين في المخيم لأفعال العنف على أيدي أشخاص من خارج المخيم.

باء- سان خوسيه دي أبارتادو

١٣- في أورابا، زار الممثل الخاص أيضاً المجتمع المحلي الصغير، سان خوسيه دي أبارتادو، وهو أحد المجتمعات المحلية الكثيرة التي تطلق على نفسها اسم "مجتمعات السلام" وتصرح بحيادها في الصراع لتلافي التعرض للعنف على أيدي أفراد العصابات أو الجماعات شبه العسكرية. وأحيط الممثل الخاص علماً بهذه المبادرة الرائعة الجريئة التي لم تحظ لسوء الحظ باحترام دائم من جانب شتى الجماعات المسلحة. وعندما سار الممثل الخاص في الشوارع الحجرية المتواضعة في القرية، وجه زعيم المجتمع المحلي نظره إلى الموقع الذي قتل فيه عدد من سكان القرية على أيدي القوات شبه العسكرية قبل بضعة أشهر. كما استمع الممثل الخاص لثلاثة أطفال قصوا عليه ضحايا الاختطاف والقتل المريعة التي راح ضحيتها آباؤهم. وطلب المجتمع المحلي، سان خوسيه، إلى الممثل الخاص أن يبلغ مختلف الأطراف المتحاربة بمناشدته هذه الأطراف احترام حياد المجتمع. وعزلة المجتمع المحلي وبعده عن أي سلطة حكومية كثيرا ما جعلاه معرضا لمختلف الجماعات المسلحة. وقد حث زعماء المجتمع المحلي السلطات الكولومبية على كفالة احترام حياد المجتمع، وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمنه وإقامة مكاتب حكومية في المجتمعات المحلية السلامية.

جيم- ميديلين

١٤- زار الممثل الخاص مجتمع أنطيوكيا/ترينيداد المحلي الحضري الخاص الذي يقع وسط ميديلين والذي كان فيما سبق بؤرة من بؤر العنف. وهناك قابل مجموعة من الشبان نظموا أنفسهم لإراحة مجتمعاتهم من آفة حرب العصابات المنتشرة في المناطق الحضرية التي تعج بالأسلحة الصغيرة وتجارة المخدرات. وقال الشبان إن نحو ٢٠٠ شاب من منطقتهم ماتوا جراء أحداث العنف على أيدي أشخاص آخرين، معظمهم من الشباب في عام ١٩٩٧ وحده. واستحدث هؤلاء الشبان آليات للتوصل إلى تسويات متفاوض عليها للصراع وأسفرت جهودهم في بعض الحالات عن "مواثيق عدم اعتداء" فيما بين العصابات. وجرى إبلاغ الممثل الخاص بأن أحداً من الشباب لم يمت في عام ١٩٩٨ جراء العنف بين العصابات، وذلك بفضل جهود أولئك الشبان. كما علم الممثل الخاص باعتزام السلطات البلدية دعم وتوسيع نطاق هذه المبادرات في "الإطار الاستراتيجي لبناء السلم في ميديلين - بكولومبيا" الجاري إعماله عن طريق مكتب السلام والتعايش الاجتماعي في ميديلين. وفي وسط ميديلين، أتيحت للممثل الخاص فرصة زيارة مأوى لإعادة تأهيل المراهقات تديره السلطات المحلية. وكان الكثير من هذه الفتيات إما أعضاء في عصابات الشوارع، أو تعرضن لاعتداءات جنسية أو كن بغايا وكثيرا ما كن مدمنات مخدرات مختلفة. كما كان بعضهن من قبل مقاتلات في صفوف العصابات أو الجماعات شبه العسكرية.

دال- سواتشا

١٥- في بلدية سواتشا، الواقعة في ضواحي بوغوتا، زار الممثل الخاص ضاحيتي "الأواسيس" و"البروغريسو" في مجتمع لوس ألتوس دي كازوكا المحلي، مأوى حوالي ٠٠٠ ٥٠ مشرد. وأبلغ أفراد المجتمع المحلي الممثل الخاص بأنهم تشردوا بسبب التهديدات التي تلقوها من جماعات المتمردين لتجنيد الأطفال، وانعدام الأمن بوجه عام، واشتباكات الجماعات شبه العسكرية وجماعات حرب العصابات. والتعليم مشكلة كبيرة. فقد زار الممثل الخاص في إحدى الضاحيتين مدرسة بناها متطوعون من المجتمع المحلي، يتولى فيها ٥ مدرسين متطوعين تعليم ٣٧٥ طفلا يستعملون دورة مياه واحدة. وتآلفت عدة عوامل لحرمان الكثيرين من التعليم المدرسي، وهي محدودية المكان ورسوم التسجيل الباهظة (١٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للأسرة الواحدة في السنة) والزام التلاميذ بزي مدرسي موحد.

هاء- كويبدو

١٦- زار الممثل الخاص مدينة كويبدو في مقاطعة تشوكو المتاخمة لبنما، وقضى فيها معظم يومه، بناء على دعوة من السناتور بياداد كوردوبا، رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ وأحد المناصرين الأشداء لحقوق الإنسان. وكانت "قوات الدفاع الذاتي المتحدة الكولومبية" قد اختطفت السناتور كوردوبا قبيل وصول الممثل الخاص إلى كولومبيا وأفرجت عنه في اليوم السابق لزيارته إلى كويبدو. وتشوكو غنية بالموارد الطبيعية، غير أنها عانت طويلاً من عنف القتال وتفشي أنباء الفساد. ويوجد في تشوكو أحد أكبر تجمعات المشردين داخل كولومبيا؛ وهي أيضا موطن معظم السكان الكولومبيين الأفارقة في البلد. وقابل السناتور كوردوبا والممثل الخاص نساء من مجتمع محلي استقطن بقعة خالية. وزارا مجتمعا محليا يعيش في مسرح بلدي في ظروف بالغة القسوة وخطرة من الناحية الصحية. فالناس ينامون على الاسمنت مباشرة ولا تتوافر لهم المرافق لإعداد الطعام أو للاغتسال وقضاء الحاجة. والمجتمعات المحلية التي التقى الممثل الخاص بأفرادها كانت قد شردت هي الأخرى أثناء موجة العنف ذاتها التي أدت إلى فرار من سبق أن قابلهم في تيربو من ديارهم. وقد بلغت ظروف هذا المجتمع المحلي المريعة حداً من السوء فاق كل ما شهده الممثل الخاص خلال بعثته. وصرح من تحدث معهم الممثل الخاص عن شعورهم بالغضب إزاء عدم اكتراث الآخرين لمحنتهم. كما قابل الممثل الخاص محافظ تشوكو وبعض كبار المسؤولين. وباستثناء جمعية إنقاذ الطفولة/المملكة المتحدة، يكاد لا يوجد في هذه المنطقة أي حضور دولي. وطلب أفراد المجتمع المحلي عودتهم آمنين إلى قراهم وقالوا بمرارة إن أحداً لا يدري بوجودهم وإن المجتمع الدولي يرفض النظر إلى محنتهم.

رابعا- الالتزامات والنتائج

ألف- المناقشة مع الحكومة

١٧- قام الممثل الخاص خلال المناقشة التي أجراها يوم ٤ حزيران/يونيه مع رئيس كولومبيا السيد أندريس باسترانا أرانغو بما يلي:

(أ) أثار مسألة تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في القوات المسلحة. وردت الحكومة بإعلان سياسة جديدة تدخل حيز النفاذ فورا بألا يجند في القوات المسلحة الشبان الصغار الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، وبالشروع في وضع التشريع اللازم؛

(ب) أعرب عن قلقه إزاء توارد التقارير عن استخدام الألغام الأرضية. وأوضح الجنرال تابياس ستاهيلين، القائد العام للقوات المسلحة، أن الحكومة لا تستخدم الألغام الأرضية إلا لحماية المنشآت الحيوية وأن من الصعب على الحكومة أن تتحكم في استخدام الألغام من جانب جماعات المعارضة. وأبلغ الرئيس باسترانا الممثل الخاص بأن الحكومة تعمل بجدية على التصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي تلك الأثناء، حث الممثل الخاص جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام الألغام الأرضية؛

(ج) ناشد الحكومة إعطاء الأولوية في السياسات والبرامج، لمشاكل الأطفال، وأن تكرس لها الموارد الكبيرة اللازمة وتعزز المؤسسات المعنية بها على الصعيدين المحلي والإقليمي. وانتهز الرئيس باسترانا الفرصة فكلف المدير العام للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، السيد خوان مانويل أوروتيا، الذي حضر الاجتماع، بإعادة النظر في توزيع موارد المعهد على ضوء الشواغل التي أعرب عنها الممثل الخاص؛

(د) ناشد الحكومة تلبية الاحتياجات الملحة للمشردين، ولا سيما من حيث الصحة والتعليم والنظافة والمأوى والمياه والتسجيل والفرص الاقتصادية. وينبغي للحكومة أيضا أن تكفل سلامة المشردين وأن تؤمن لهم ظروف العودة أو التوطن من جديد. وأوضح الرئيس باسترانا أن حكومته تعمل عن كثب مع "شبكة التضامن الاجتماعي"، إحدى وكالات الرعاية الحكومية، لتلبية الاحتياجات الملحة للمشردين، وأن حكومته ستواصل التماس الدعم والمشورة من الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

(هـ) حث الحكومة على التصدي لمشكلة الإفلات من العقاب وعلى اتخاذ التدابير الضرورية لمنع انتهاكات المعايير الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان، وبخاصة الانتهاكات المقترفة بحق المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتحقيق في هذه الانتهاكات، والحرص على محاكمة المسؤولين عنها.

باء- المناقشة مع "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا"

١٨- قام الممثل الخاص في الاجتماع الذي عقده يوم ٣ حزيران/يونيه مع القائد العسكري راؤول راييس، الناطق باسم "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا"، والسيد خواكين غوميز، في المنطقة المجردة من السلاح بالقرب من سان فيسينتي، بما يلي:

(أ) حث "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" على احترام المبادئ والمعايير الإنسانية في خوض الحرب؛

(ب) شدد على أهمية وضرورة التوصل السريع إلى تسوية سياسية لهذا الصراع الطويل. ووافق القائد راييس على ذلك، غير أنه أعلن أن بعض قطاعات المجتمع السياسية ما زالت تعارض بشدة التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض؛

(ج) ناشد "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأوضحت قيادة "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" أن بعض الشبان الصغار كانوا قد جندوا في صفوفها لتوفير الحماية لهم. وقبلت "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" وأعلنت أنها لن تقوم من تاريخه فصاعدا بقبول أو تجنيد الشبان الصغار الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة؛ ومن ثم أصدرت "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" بلاغا عاما يؤكد هذا التعهد؛

(د) حث "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" على تسريح جميع الأطفال المجندين الذين هم دون السن القانونية. وأعربت "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" عن استعدادها لتضع مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية اجراءات وإطارا للتسريح النهائي لصغار الشبان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة الموجودين حاليا في صفوفها وإعادة تأهيل هؤلاء الشبان.

١٩- وفي معرض المناقشة، برزت فكرة إقامة آلية لإشراك الأمم المتحدة بصفة مستمرة في مسألتي المساعدة الإنسانية والحماية. وذكر السيد فيكتور غ. ريكاردو، المفوض السامي للسلام، أنه يمكن لمشروع إنمائي شامل يقوم لتناول قضايا البيئة والصحة والتعليم والتنمية المستدامة أن يكون نموذجاً للتعاون مع الأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح. واتفق على إنشاء قوة عمل ثلاثية تتألف من ممثلي الحكومة والأمم المتحدة و"القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في المنطقة المجردة من السلاح، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الأطفال والنساء. ويوجد مشروع رائد لهذا الغرض قيد المناقشة لصالح المجتمع المحلي، ريو لوزادا غوايابيرو، في الجزء الجنوبي من المنطقة المجردة من السلاح.

٢٠- وكان الاجتماع مع قادة "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" اجتماعاً ذا مغزى، ذلك أن الأمم المتحدة أشركت "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" اشراكاً مباشراً على مستوى عال ولأول مرة في المسائل المتصلة بالمبادئ والمعايير الإنسانية، وأن رد "القوات المسلحة الثورية لكولومبيا" كان إيجابيا.

جيم- وضع حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم في برنامج السلام

٢١- خلال المناقشات التي جرت مع الحكومة و"القوات المسلحة الثورية لكولومبيا"، اتفق الطرفان على إيلاء حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم درجة عالية من الأولوية في برنامج السلام وطوال عملية توطيد السلام.

دال- المجتمع المدني في كولومبيا

٢٢- تحالف من أجل حماية الأطفال الكولومبيين - في نهاية زيارة الممثل الخاص، بدأ ينطلق تحالف واسع النطاق يتألف من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري ومن المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، وذلك لتنسيق ورفع مستوى الجهود المبذولة من أجل معالجة حقوق الأطفال المتأثرين بالحرب في كولومبيا.

٢٣- مشروع "صوت الأطفال" - اقترح الممثل الخاص إنشاء محطة أو برامج إذاعية مكرسة أساسا لتلبية احتياجات الأطفال في كولومبيا. وستعمل المحطة أو البرامج للتعبير عن هموم الأطفال، وتوفير التعليم والترفيه، وتعزيز التسامح وتسوية الصراع بالسبل السلمية. وحث الممثل الخاص وسائط الإعلام الكولومبية القوية العالية التنظيم على توفير الدعم لمشروع "صوت الأطفال".

٢٤- مجتمع الأعمال التجارية - قابل الممثل الخاص أعضاء مجتمع الأعمال التجارية الكولومبي في ميديلين وحثهم على ضم قواهم لمنظومة الأمم المتحدة والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لإتاحة الفرص الاقتصادية للشبان الذين يستدرجون إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة والعصابات الاجرامية في المناطق الحضرية وإلى البغاء وممارسة أنشطة خطرة أخرى بسبب عجزهم عن المشاركة في حياة البلد الاقتصادية. وأوضح قادة الأعمال التجارية أن جهودهم لتلبية احتياجات العاملين معهم الاجتماعية والاقتصادية قد اعتبرتها شتى الجماعات المسلحة محاولة لتقويض الدور الذي نسبته هذه الجماعات لنفسها، وهو أنها النصير الوحيد للفقراء. ونتيجة لذلك، صُنّف قادة الأعمال التجارية على أنهم أهداف عسكرية. فأجبرت المشاريع التجارية على دفع مكوس حرب، وتعرضت للتهديد، وتعرض الأفراد والممتلكات للعنف، واختطف البعض. غير أن قادة الأعمال التجارية ما زالوا يستثمرون أموالهم في النهوض بالقوى العاملة، وأعلنوا أنهم بصدد النظر في إمكانية إنشاء مشاريع محددة داخل مناطقهم لصالح الأطفال والمشردين داخليا.

٢٥- فريق الأمم المتحدة القطري - حث الممثل الخاص أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على ما يلي:

(أ) تلبية بعض الاحتياجات الأساسية جدا لجماعات المشردين في كولومبيا؛

(ب) تركيز مساعدة الفريق الإنسانية والإنمائية على أشد الناس ضعفاً، المشردون داخليا والنساء والأطفال؛

(ج) التشجيع على أن تحتل حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم مكان الصدارة في برنامج السلام.

٢٦- المجتمع الدولي - حث الممثل الخاص الحكومات المانحة وغيرها من الحكومات التي تهتم اهتماماً خاصاً بالعملية السلمية في كولومبيا على ما يلي:

(أ) النظر في إعلان تفاصيل عرضهم تقديم الدعم المالي والتقني المتواصل للبرامج التي تلبي احتياجات الأطفال المتأثرين بالحرب والتي تقتضيها عملية السلام؛

(ب) ممارسة ضغوط سياسية على شتى أطراف الصراع للمساعدة على كفالة التزامها بمعايير القانون الإنساني الدنيا فيما يتعلق بالأطفال والمدنيين عموما؛

(ج) التشجيع على أن تحتل حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم مكان الصدارة في برنامج السلام.

خامسا- النتائج والتوصيات

ألف- التصدي لأحوال المجتمعات المشردة داخليا

٢٧- يوجد في كولومبيا واحد من أكبر تجمعات المشردين داخليا في العالم - وهم ضحايا حرب أو "تطهير الأرض". ويشكل الأطفال أغلبية المشردين قسرا داخل كولومبيا خلال العشر سنوات الماضية الذين يقدر عددهم بنحو ١,٢ مليون شخص. ومعظم المشردين داخليا هربوا إلى المراكز الحضرية حيث أجبروا على العيش في مجتمعات هامشية فقيرة اقتصاديا. وعدم تسجيل جميع المشردين وتزويدهم بالمستندات يحرم الكثير من الأطفال من الحقوق والخدمات الأساسية من قبيل التعليم والخدمات الصحية وظروف العيش الصحية. وكثيرا ما تكون الفصول المرتجلة وعاء التعليم الوحيد المتاح للأطفال المشردين.

٢٨- والمجتمعات المشردة في كولومبيا متروكة لمصيرها إلى حد كبير. فبغض النظر عن بعض المنظمات غير الحكومية والكنيسة الكاثوليكية، فإن المجتمعات المحلية التي زارها الممثل الخاص في سواتشا وتيربو وكويبدو تتلقى القليل من المساعدة الحكومية أو مساعدة المجتمع الدولي أو لا تتلقى أي مساعدة بالمرة. وحث الممثل الخاص حكومة كولومبيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على أن تجعل من حماية المشردين ومساعدتهم أولوية ملحة وأن تطبق "المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي". وقد أعقبت زيارة الممثل الخاص فورا الزيارة التي قام بها السيد فرانسيس دانغ، ممثل الأمين العام لشؤون المشردين داخليا، الذي لقيت توصياته بتحسين حالة المشردين داخليا في كولومبيا موافقة الممثل الخاص. ويوافق الممثل الخاص، على وجه التحديد، على أن كولومبيا تستحق الثناء لاعتمادها تشريعاً تقدمياً بشأن حماية المشردين داخليا (القانون ٣٨٧)، ولكن يجب أن يكون تنفيذ هذا القانون على قمة أولويات الحكومة الكولومبية.

٢٩- وتؤكد حالة المشردين داخليا في كولومبيا، من جديد، أن الوقت قد حان لاعتماد المجتمع الدولي هيكل استجابة وإطاراً أكثر منهجية لتوفير الحماية والدعم العملي للمشردين داخليا، وأغلبيتهم أطفال ونساء.

باء- حماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية

٣٠- ثمة أدلة متزايدة على تزايد تعرض المدنيين للنيران والمعاناة بسبب الهجمات المباشرة التي تشنها مختلف الجماعات المسلحة. وتلقى الممثل الخاص أيضاً تقارير عديدة عن حدوث انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الإنساني على أيدي أفراد العصابات والجماعات شبه العسكرية التي تتعرف وهي على يقين كبير من الإفلات من العقاب. وساور الممثل الخاص قلق كبير إزاء أفعال التخويف والقتل المنهجية التي يتعرض لها أنصار حقوق الإنسان وحقوق الطفل. وأعرب الممثل الخاص عن بالغ قلق المجتمع الدولي فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم وسط الصراع المسلح، ولا سيما حماية أشد الناس ضعفاً، الأطفال والمشردون والنساء.

جيم- عمليات الاختطاف السياسية

٣١- أصبح اختطاف الأفراد لبواعث سياسية ومالية من المشاكل المزمنة في كولومبيا. ونظرا لحدوث عدد من عمليات الاختطاف السياسية مؤخراً ، أصدر الممثل الخاص عدة بيانات عامة تدين بشدة أخذ الرهائن كوسيلة لخوض الصراع السياسي، ودعا إلى الإفراج عن جميع الرهائن، ووجه الانتباه بالذات إلى محنة الأطفال الذين يؤخذون ضمن الرهائن. وأعرب الممثل الخاص في جميع لقاءاته وبياناته العامة عن رفض المجتمع الدولي عمليات الاختطاف فهي أفعال تبث الرعب في قلوب المجتمعات، وتشين الخاطفين وتضر بقضاياهم في النهاية وأدان الممثل الخاص بشدة تقاعس جيش التحرير الوطني عن الإفراج فورا عن الأطفال العديدين الذين اختطفوا ضمن مجموعة أفراد الأبرشية يوم ٣١ أيار/مايو.

دال- تلبية احتياجات الأطفال في حالات الصراع الطويل

٣٢- كولومبيا واحدة من البلدان العديدة التي وقعت في قبضة صراع طويل وتمر بمرحلة قلقة من التحول نحو السلام. وكثيرا ما تتردد الجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف أو تعجز عن سد "الفجوة بين الإغاثة والتنمية" التي كثيراً ما ينقصها التحويل. وهذا يعني أن احتياجات أطفال كولومبيا ربما لن تلبّى بصورة منهجية على مدى سنوات قادمة. فيجب ألا تنتظر حماية الأطفال بلوغ سلام مستقر. ولا بد من تعديل سياسة المساعدة الإنمائية السائدة حالياً لكي تلبى بفعالية احتياجات الأطفال في الأجل الطويل، ولا سيما الأطفال المشردون داخليا، من حيث الصحة والتعليم وإعادة الاستيطان وإعادة التأهيل.

هاء- وقف الصراع وبلوغ العدالة الاجتماعية

٣٣- أعجب الممثل الخاص إعجابا بالغا طوال زيارته إلى كولومبيا بالتنوق الملموس وشبه العام إلى السلم والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فمن الواضح أنه لا غنى للشعب الكولومبي عن السلام لكي يتمكن من معالجة القضايا الجوهرية، قضايا العدل الاجتماعي وشمول الجميع بمظلة المجتمع.

- - - - -